# الجوانب الاقتصادية لزراعة القات
# فى الجمهورية اليمنية

يوسف عبد الرقيب فارع(*)

**مقدمة**

تنتشر العادات والتقاليد والظواهر المختلفة في كثير من المجتمعات، سواء أكانت تلك العادات والظواهر إيجابية أم سلبية، وقد تصبح تقليدا شعبيا واسع النطاق، وإذا كان المجتمع الغربي يعد المشروبات الكحولية والدخان والقهوة جزءا جوهريا من الحياة الثقافية والاجتماعية، فإن هناك بعض العادات والظواهر الأخرى التى تسود في الدول النامية، مثل التنبل في الهند والقات في بعض دول إفريقيا، أما في البلدان العربية بصفة خاصة فتنتشر بعض العادات الضارة، كالتدخين عموما، وعادة استخدام النرجيلة المنتشرة بين الذكور والإناث في مصر والشام، والمته في سوريه، والشمه في السودان والصومال، وعادة تخزين القات في اليمن وجيبوتي والصومال، والجيرو في السعودية، وغير ذلك من العادات والظواهر المنتشرة في أماكن كثيرة من بقاع المعمورة، تختلف وتتفاوت نسبة أضرارها وأخطارها الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية، ونسبة تأثيرها في المجتمع.

وعلى الرغم من انتشار القات في بلدان كثيرة فإن تسمية بلاد القات ارتبطت باليمن؛ لانتشار عادة تخزين القات بين اليمنيين على نطاق واسع،

---

(*) باحث بمعهد البحوث والدراسات العربية.

وتحولت إلى قضية حقيقية تواجه اليمن، ذات جذور عميقة ومتشعبة الجوانب، وذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية وصحية، وقد أصبحت جزءا من البناء الاجتماعي.

**أهمية موضوع البحث**

وتزداد أهمية قضية القات على أساس أن عادة تخزين القات قد أصبحت مشكلة خطرة تهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعيق التطور والتقدم في اليمن.

ويعد مظهر تخزين القات من أسوأ الظواهر الاجتماعية إلى جانب آثاره الاقتصادية والصحية التي لم تكن موجودة في الماضي. ومن هنا يأتي موضوع هذه الدراسة تحت عنوان: "الجوانب الاقتصادية لزراعة القات في الجمهورية اليمنية". وتبرز أهمية الدراسة من خلال تصديها وإسهامها في مناقشة واحدة من أهم وأخطر قضايا اليمن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

**مشكلة البحث:**

تتمثل مشكلة البحث فيما تعانيه اليمن من آثار اقتصادية نتيجة زراعة القات واستهلاكه، وهى آثار تظهر فى الأراضي الزراعية والمياه والقوى البشرية.

ويمكن طرح مشكلة البحث في صيغة السؤال الآتي: ما الآثار الاقتصادية لزراعة القات واستهلاكه في الجمهورية اليمنية؟

**هدف البحث**

يهدف البحث إلى تعرف المشكلات والآثار الاقتصادية التي تسببها زراعة القات وعادة تخزين القات، من خلال تأثيرها فى المحاصيل الزراعية الأخرى، وإهدار الوقت والمال، واستنزاف الموارد المائية الشحيحة.

**نطاق البحث:**

على الرغم من أن عادة تخزين القات وزراعته عميقة الجذور منذ مئات السنين في البناء الاجتماعي للمجتمع اليمني، فإن البحث سوف يتناول الفترة التي توافر فيها بعض المؤشرات والمعلومات والبيانات حول المشكلة القاتية، ولذلك فإن الإطار الزمني للبحث محدد بالفترة الزمنية ١٩٨٠ـ١٩٩٩م.

**منهجية البحث:**

سوف يتبع الباحث أسلوب البحث الاقتصادي، وسوف يستخدم من أدوات البحث المختلفة ما يلائم طبيعة البحث، من حيث كونه بحثا تحليليا وصفيا يمتزج فيه الجانب النظري بالعملي.

وسوف يتناول البحث ثلاثة فصول على النحو الآتي:

- يتناول الفصل الأول نبات القات، من حيث خصائصه، ومتطلبات زارعته، ونشأة هذا النبات، وتطور زراعته في اليمن، والاستهلاك المحلي للقات، وأنماط الاستهلاك ونوع المستهلكين.

- ويتناول الفصل الثانى آثار زراعة القات الاقتصادية فى مساحة الأراضي الزراعية الخصبة، وفى الإنتاج الزراعي، من حيث زراعته فى أراض كان من الممكن أن تزرع ببعض المحاصيل الزراعية الأخرى ذات

القيمة التصديرية والغذائية المهمة، ومنافسة بعض المحاصيل الزراعية الأخرى، بالإضافة إلى أثره الخطير المتمثل فى استنزافه كميات مائية كبيرة، وأثره فى انخفاض مستوى الدخل المحلى، وكذلك إسهامه فى الناتج المحلى الإجمالى، وكون القات يستهلك محليا، ويؤثر فى مستوى معيشة الأسرة؛ إذ يستأثر بجزء كبير من دخلها، يضاف إلى هذا ما يسببه لها من معاناة كنقص الغذاء والدواء واحتياجات الأسرة الأخرى، وأثره فى الفرد من حيث إهداره وقته بدون فائدة، وتبديده كثيرا من دخله على شىء غير مفيد، وما قد يسببه له من أضرار لا تظهر إلا بعد فترة زمنية ممتدة.

كما يؤثر القات فى الإنتاجية والتشغيل بفقد عدة ساعات يوميا فى التخزين، ومن ثم يؤثر فى انخفاض نسبة الإنتاج وتعطيل جزء كبير من طاقة التشغل، بل يؤثر فى الإيراد العام للدولة بالفاقد الذي يهدر من انخفاض نسبة الإنتاج، والضرائب على إنتاج القات واستهلاكه.

- ويتناول الفصل الثالث معالجة مشكلة انتشار ظاهرة القات، ودور الدولة والهيئات والمنظمات الرسمية والشعبية فيها من جوانب متعددة؛ منها: تشجيع زراعة المحاصيل البديلة المنافسة للقات، وخلق فرص عمل لتهيئة مناخ مناسب للاستثمارات، وفرض ضرائب تصاعدية على إنتاج القات واستهلاكه.

## المبحث الأول

## نبات القات (خصائصه ومتطلبات زراعته)

تعد شجرة القات من النباتات الطبيعية المنتشرة فى أماكن كثيرة من العالم، حيث يكثر انتشاره في جنوب شرق إفريقيا، في لحبشة والصومال وكينيا ومدغشقر وتنزانيا، ويوجد في اليمن بنسبة كبيرة، وفي زائير وزامبيا وجنوب إفريقيا بنسبة أقل، كما يوجد في أفغانستان وتركستان في صورة أشجار برية[١].

كذلك اكتشف اليهود بعد رحيلهم من اليمن وجود شجرة القات في فلسطين العربية، وقد بدأوا في استخدامه وتصديره إلى بعض العواصم الأوربية وأمريكا[٢].

والاسم العلمي للقات (كاثا إيديولس Catha Edulis) حسب التصنيف الذى أطلقه نيبور تخليدا لذكرى صديقه ورفيق رحلته إلى اليمن العالم النباتى السويدى بيتر فورسكال الذي توفى في مدينة بريم وعمره (٣١ عاما) إثر إصابته بمرض الأنفلونزا، وذلك في دراسة بيتر التى قام بنشرها بعده نيبور عام ١٧٧٥م[٣].

وتتبع شجرة القات العائلة النباتية سيلاستراسيه (Celastrace). وقد سمى (بقوت الصالحين) عند المتصوفة، وربما أخذ الاسم منها نظرا للتشابه الكبير بين (القوت) و(القات)[٤].

وتختلف تسمية القات بحسب المناطق المختلفة بزراعته ووجوده، فيسمى فى الساحل الشرقي لإفريقيا في الحبشة والصومال (جات)، ويسمى فى كينيا (ميرا، أو ميراء أو ميوزنحي)، وهناك أسماء متعددة دارجة متداولة

فى أوغندا وتنزانيا وغيرها من الدول الإفريقية[٥].

وفي اليمن يسمى (القات)، وتوجد عدة أنواع مختلفة منه تختلف أسماؤها باختلاف المنطقة التي يزرع فيها، فمثلا هناك الضلاعي، والصبري، واليافعي، والخولاني، و الضالعي، و الشعيبي، والنهمي، والبرعي، والقعطبي، والحجاجي، والسوطي، والشامي، والسماوى، والرازحي، والمطرى، والرداعي، والعديني... وغيرها من الأسماء التى تنسب إلى المناطق والأماكن التى يزرع فيها القات.

ونبات القات شجرة معمرة دائمة الخضرة صيفا وشتاء، ويتراوح طولها ما بين نصف متر و ٦ أمتار[٦]. وفى بعض الحالات يتراوح ارتفاع الشجرة ما بين ١٥ و ٢٠ مترا تقريبا[٧]. وفى محافظتى ذمار وإب في اليمن، يتراوح طول الشجرة ما بين ٣٠ و ٤٠ سم، ويصل إلى خمسة أمتار في محافظة تعز في ضواحي مدينة صنعاء، يبلغ طولها أكثر من عشرة أمتار في منطقة بني مطر، ويصل إلى عشرين مترا في منطقة حيدان بمحافظة صعدة، ويمكن أن يصل ارتفاع النبات إلى أكثر من ذلك إذا تمت المحافظة على البرعم في الساق الرئيسي، في حالات نادرة؛ لأن المزارعين لا يتركون الشجرة تصل إلى هذا الارتفاع ليسهل عليهم قطف أغصان القات. وقد تعيش الشجرة إذا توافرت الظروف الملائمة أكثر من مائة عام.

ونبات القات شجرة أوراقها فاتحة الخضرة، وتقطف الأغصان التي تحمل الأوراق والبراعم الصغيرة الطازجة الطرية، وتجمع في حزم صغيرة، ثم تلف بأعشاب أو بأكياس القماش أو البلاستيك (النايلون) لكي تحتفظ بطراوتها ونضارتها، ثم تنقل إلى الأسواق[٨]. ويؤدى قطف أغصان القات

بصورة مستمرة كل عام على الأقل إلى منع أزهاره من التفتح وتشكيل الثمار، ويؤدى قطف البرعم القمي إلى التخشب وإلى تنشيط نمو البراعم الإبطية التي تعطى فروعا جانبية.

وأغصان القات تلك خضراء اللون مشربة بحمرة، أما الأوراق فهي خضراء أسطوانية ومفلطحة قليلا عند الطرف، بسيطة التركيب، متقابلة في الترتيب في الجزء الأعلى ومتبادلة في أسفل الغصن، ولها أذينان صغيران، وعنق قصير النصل بيضاوي الشكل له قمة مستقيمة وحافة مسننة، وقاعدة غير متماثلة، وتعرق شبكي. ويطلق لفظ القات علميا على تلك الأوراق والأغصان والبراعم الصغيرة الطرية التي يخزنها (يمضغها) المخزنون.

وأنواع القات كثيرة تختلف من منطقة إلى أخرى، كما تختلف أيضا أسعاره. ومعروف بين المخزنين أن كل نوع من القات له تأثير مميز يختلف عن الأنواع الأخرى، فنوع يؤدى إلى السعادة والراحة والنشوة للمخزن، ونوع يؤدى إلى سيطرة الحزن والكآبة، ونوع آخر يؤدى إلى أرق شديد. ويرجع الاختلاف فى قدرة هذا التأثير ونوعه إلى الاختلاف في البيئة، من حيث نوع التربة والمناخ فى مكان زراعة ذلك النوع من القات.

## الاحتياجات البيئية:

### المناخ:

يزرع نبات القات في المناطق المرتفعة ذات المناخ المعتدل البارد التي تناسب زراعته، وأنسب بيئة لنموه هي المناطق المدارية المرتفعة التي تتصف بالاعتدال المناخي بين خطى عرض ١٣ و١٨ درجة شمالا.

وطقس المرتفعات والأجواء المفتوحة التي تتميز به اليمن يناسب نبات القات تماما. ويحتاج نبات القات إلى درجة حرارة تتراوح بين ١٦ و ٢٥ درجة مئوية[٩].

وشجرة القات لا تتحمل الصقيع ولا موجات البرد القارس؛ لأن ذلك يؤدى إلى تلف المحصول، حيث تتصلب أغصان القات ويتوقف نمو الأغصان الجديدة، وتجف الأوراق وتنكمش، ويصبح لونها مصفرا، وأطرافها مسودة، وبذلك تكون غير منتجة وتقلع فورا، وتعد درجة ٢٠ مئوية درجة مثلى لنمو شجرة القات.

وتنمو شجرة القات في اليمن على ارتفاع ٨٠٠ ــ ٢٨٠٠ متر فوق سطح البحر تقريبا[١٠]. وتنمو شجرة القات بصورة مكثفة في المناطق التي يتراوح ارتفاعها بين ١٨٠٠ و ٢٦٠٠ متر، وهى المناطق نفسها التى يزرع فيها البن.

ويعد إقليم الهضبة الوسطى الجبلي أكثر الأقاليم التضاريسية ملاءمة لزراعة القات؛ حيث تكثر الأودية، وتهطل الأمطار بغزارة.

**التربة:**

تزرع شجرة القات في المناطق الزراعية في اليمن كافة، فيما عدا سهل تهامة في الغرب، والسهل الساحلي في الجنوب، والجهات الرملية المنخفضة في الشرق.

وتنمو شجرة القات في أنواع مختلفة من التربة، وتنمو في التربة الخصبة بصورة أكثر كثافة إذا قورنت بشجرة البن، وتعد التربة حديثة التكوين التربة المناسبة؛ وأهمها:

ـ أراضي اللومي وهى تربة سلتية طميية جيرية، حيث تزيد نسبة الطين فيها بزيادة عمق التربة. ويختلف لون التربة من تربة قاتمة إلى تربة سوداء.

ـ الأراضي الرسوبية، وهى تربة ذات قوام خشن، وبها نسبة عالية من الأحجار والحصى، وتقع فى المنحدرات الجبلية على المدرجات، وتتكون من تربة جيرية سلتية وتربة طميية من أصل بركاني[١١].

وتنمو شجرة القات مع وجود نسبة عالية من الأحجار والحصى في التربة، فذلك لا يؤثر فى نموها وإنتاجها.

وتتم زراعة القات على مدار السنة، ويعد فصل الربيع وفصل الصيف أكثر فصول السنة ملاءمة لغرس أشجار القات، مع بدء تساقط الأمطار.

وقد تلعب الظروف المناخية السائدة في المنطقة دورا مهما في تحديد أوقات معينة للزراعة.

**المياه:**

تؤثر المياه اللازمة لري شجرة القات فى نوعية القات، حيث تحتاج زراعة شجرة القات الجديدة إلى كميات كبيرة من المياه في مراحل نموها الأولى، ويتم ري الغروس مرة كل خمسة أيام في الشهر الأول، ثم مرة كل عشرة أيام في الشهر الثانى، أما في الشهر الثالث فيحتاج النبات إلى رية واحدة أو ريتين، وبعدها يترك النبات ليعتمد على مياه الأمطار، وتروى عند الضرورة[١٢].

وتختلف احتياجات شجرة القات من المياه بحسب المنطقة، وتبعا لنوع التربة والمناخ السائد. وتقدر المياه المستهلكة في ري القات في اليوم الواحد بحوالي ٤٨٠ مليون متر مكعب، أي ما نسبته ٥٥٪ من إجمالي المياه المستخدمة في الزراعة[١٣]. كما أن زيادة رطوبة التربة تؤدي إلى انخفاض نسبة القلويات في أوراق نبات القات، كما يؤدى جفاف التربة لفترات طويلة إلى تلف الأوراق بسبب فقدانها الماء.

## جني المحصول:

تلعب طبيعة المنطقة والتربة والأحوال المناخية السائدة، ونوعية المياه دورا أساسيا في تحديد حجم شجرة القات عند جني محصولها، ومن المعروف أن محصول شجرة القات إنما هو الأوراق الخضراء والأغصان الطرية. ويتم القطف في معظم أنحاء اليمن عندما يبلغ عمر الشجرة عاما أو عامين تقريبا.

وفي مناطق أخرى يبدأ قطف الشجرة بعد سنة واحدة، عندما يصل ارتفاع الشجرة حوالى ٤٠ – ٨٠ سم؛ أي أقل من متر، والبعض الآخر يتم القطف بعد سنتين، عندما يبلغ ارتفاع الشجرة من ١ــ٢ متر تقريبا[١٤].

وفي مناطق أخرى لا يتم قطف أغصان القات قبل السنة الرابعة من الغرس. وكذلك يختلف عدد القطفات في العام من منطقة إلى أخرى، فبعضها يقطف فيها القات مرة واحدة في العام، وبعضها يقطف فيها مرتين أو ثلاث مرات، وقد يصل عدد القطفات في بعض المناطق إلى خمس قطفات خلال السنة.

## عمر الشجرة:

يتراوح عمر بقاء شجرة القات في الأرض باليمن بين ٦٠ و ١٢٠ عاما، إذا وجدت العناية المستمرة والظروف الطبيعية المناسبة. وإذا أهملت الشجرة أو تعرضت لظروف مناخية قاسية فإنها تموت في مرحلة مبكرة. ويبلغ عمر بعض الأشجار في منطقة جبل صبر ووادي ظهر حوالي ١٠٠عام[١٥]. كذلك يختلف عمر الشجرة من نوع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى.

## تركيب القات:

أجري الكثير من الدراسات لتعرف مكونات تركيب القات من قبل منظمة الصحة العالمية ووكالة التعاون اليابانية وغيرها من المنظمات العربية والدولية وبعض الأطباء اليمنيين. ونتيجة للتطور التكنولوجي في طرق التحاليل الطبية والكيمائية، تم التوصل إلى معرفة التركيب الكيميائى لنبات القات بصورة دقيقة.

وتبين عدم اشتمال أوراق القات الصغيرة على الكافيين، وأن أوراق القات وأغصانه الخضراء الطرية تحتوي على مركبات كثيرة، وتختلف من نوع إلى آخر؛ ومنها[١٦]:

- القلويات، وتصل نسبتها إلى ٢٠٪، وتمثل أكثر من ٤٠ مركبا في القات، وتعد مواد منبهة ومنشطة للجهاز العصبى، وأهمها الكاتين والكاثين والكاتينون، كما أن قلويد الكافيين الموجود فى الشاى والبن

غير موجود فى نبات القات إطلاقا.

ـ المواد العفصية كالتانين.

ـ الأحماض الأمينية ومادة الكولين.

ـ الفلوكوسيد، وهو مركب منتج للسكر الجلوكوز، ويوجد فى القات بنسبة ضئيلة.

ـ الفيتامينات، وتوجد بكميات ضئيلة أيضا، مثل الكاروتين وفيتامين ب١، ب٢، ث، ج.

ـ كميات ضئيلة من الأملاح المعدنية، مثل الكالسيوم والحديد.

## جدول (١)

## أهم القلويات التى يحتويها نبات القات

| اسم المادة | | عام الاكتشاف | المكتشف | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| Cathine | القاثين | 1887 | Flukigenk Gerok | % ١,٢٧ |
| Cathenine | القاثنين | 1913-1912 | Stockman | % ٠,٣٢ |
| Cathedine | القاثدين | ---------- | ---------- | % ٠,١٥ |
| Choline | الكولين | ---------- | ---------- | % ٠,٠٥ |
| Ephedrine | الأفدرين | 1930 | Wolffsuh | آثار |
| Edoline | الأيدولين | 1970 | Ellery | آثار |
| Cathinone | القاثينون | منظمة الصحة العالمية ١٩٧٠ | | آثار |
| Cathedioline | القاثيديولين | مجموعة - أكثر من ٤٠ مركبا قلويدا سميت بهذا الاسم | | آثار |
| Tannines | مواد عفصية | 1900 | Beate | كمية لا بأس بها |

المصدر: دراسة استطلاعية لظاهرة القات فى بعض الأقطار العربية، الخرطوم، المنظمة العربية للتنمية، جامعة الدول العربية.

وتختلف صيغة التركيب الكيميائى للقالين عن الأفدرين فـــي وجـــود

جذر الأمين (NH2) في القاتين، فى حين يحل محله الجذر (NH-CH3) في الأفدرين.

إن أكثر العناصر التى يحتوى عليها القات هي العناصر المنبهة التي لا تؤثر فى درجة وعي المخزن وقدرته على التحكم في تصرفاته، كما أن التوقف المفاجئ عن عادة تخزين القات لا يؤدي إلى أعراض الإدمان التي تظهر عند المدمنين الذين يتوقفون فجأة هو عن تعاطي المخدرات، بل إن ما يحدث لمخزن القات عندما يتوقف عن تخزين القات فجأة إصابته بأعراض خفيفة تتمثل في اضطراب في النوم، وفي بعض الحالات الشعور بالقلق.

ولم يثبت التأثير المخدر للقات، بدليل أنه لم يحدث أن تشاجر المخزنون في مجلس من مجالس القات (المقيل)، بل على العكس من ذلك يسود التفاهم والود بين المخزنين، ويتم حل الخلافات والمنازعات في مجلس القات المتصلة ببعض قضايا الثأر والقتل وغيرها من المنازعات، كما أن سائقى السيارات والعربات في المسافات الطويلة في الطرق الجبلية الصعبة والضيقة غالبا ما يقودون سياراتهم وعرباتهم وهم يخزنون القات، ولم يحدث أن فقدوا السيطرة على القيادة، ونادرا ما تكون هناك حوادث طرق، على العكس مما يحدث في البلدان الأخرى. كما أن البنائين الذين يتفننون في العمارة اليمنية الفريدة من نوعها يقومون بالبناء وهم يخزنون القات، ولم يحدث أن حصل خطأ في البناء، كذلك الأمر وهم على منارات المساجد الشاهقة الارتفاع التى يقومون ببنائها؛ إذ لم يحدث أن وقع أحدهم، رغم قيامهم بالبناء وهم يخزنون القات.

إن كل الدراسات والأبحاث التى قامت بها منظمات دولية وبـــاحثون أجانب ويمنيون لم تصل حتى الآن إلى قول قاطع بشأن وجود مواد مخـــدرة في تركيب القات، ولم يثبت علميا حتى الآن أن القات مخدر، على الرغم من كل آثارة السلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والصحية التى يســـببها تخزينه.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الدول العربية

## المبحث الثاني

## نشأة زراعة القات في اليمن وتطورها

تضاربت الآراء حول الموطن الأصلي لزراعة القات، حيث يرى البعض مثل Matgetts (١٩٧٧م) أن العرب كانوا يعتقدون أن القات عشب طبي، وأنه قد تم نقله من اليمن إلى إثيوبيا عند الغزو الحبشي الأول لليمن ٥٢٥ – ٥٧٥م، ثم أعيد إلى اليمن مرة أخرى في القرن الرابع عشر الميلادي[١٧].

ويرى آخرون مثل Greenuay Cottevicill Guravget (١٩٧٤م)، وبرنلدهيوز (١٩٧٧م)، وسيمون (١٩٧٩م) وغيرهم، أن الموطن الأصلي للقات هو إثيوبيا (الحبشة). وهذا هو الرأي الأرجح والأكثر صحة والأقرب إلى الحقيقة؛ حيث يدعم رأيهم هذا أن المؤرخين العرب؛ مثل المقدسي (٩٨٨م)، والهمداني (٩٤٥م)، وابن حوقل (٩٧٧م)، والأصطخري (٩٥٠م)، لم يذكروا القات في كتاباتهم، ولا توجد أية إشارة تدل على وجود القات في ذلك التاريخ المبكر في المصادر العربية التي تصف النباتات في اليمن[١٨].

وقد قيل إن أصل القات يرجع إلى تركستان وأفغانستان، حيث وجد فيهما بوصف أشجاره أشجارا برية، وقد وصف البيروني (٩٧٣ – ١٠٥١م) شجرة القات بأنها استخدمت بوصفها علاجا لأمراض مثل الحمى واليرقان وأمراض المعدة والأمعاء، ولكن الشجرة التى وصفها البيروني تختلف عن شجرة القات الموجودة في الحبشة واليمن[١٩].

وترجح أكثر الدراسات والأبحاث أن الموطن الأصلي للقات هو

الحبشة، حيث وجد هناك بوصفه نباتا بريا في الغابات، وقد جلبه الدعاة المسلمون اليمنيون معهم حين عادوا إلى اليمن، وقاموا بزراعته.

وكما تضاربت الآراء واختلفت حول الموطن الأصلي للقات، تعددت الآراء حول تحديد زمن ظهور القات واستعماله في اليمن.

وتروى في اكتشاف القات أقاصيص تشبه ما يروى في اكتشاف البن، وكلتا الشجرتين يعزى اكتشافهما إلى أولياء الله الصالحين الذين كانوا يعتزلون الحياة ورخاءها، ويتبتلون إلى الله في الشعاب والوديان وكهوف الجبال، ويعتمدون على النباتات البرية في أقواتهم، لا يدفعون ثمنا مقابلا لها. ولما كانوا في حاجة إلى رصيد من الوقت ينصرفون فيه للعبادة ليلا ونهارا فقد اهتدوا – كما تقول الأساطير – أو اهتدت بعض أنعامهم إلى هاتين الشجرتين في ظروف متشابهة، وأعجبوا بشجرة القات، كما أعجبوا بشجرة البن، لأن الشجرتين تعينان على توفير ساعات التهجد والابتهال[٢٠].

ويذكر الدكتور عبد العزيز المقالح أنه تم العثور على وثيقة مهمة للعالم الصوفي الجليل أحمد بن علوان موجهة إلى أحد ملوك بني رسول في أوائل القرن السابع الهجري يطلب فيها تدخل الدولة باستخدام القوة لمنع القات واقتلاع شجرته[٢١].

ويعد ذلك التاريخ أقدم تاريخ مدون يشير إلى انتشار القات واستخدامه في اليمن. ويؤكد صحة ذلك ما أورده الباحثون من أن دخول القات إلى اليمن كان في تلك الفترة. وقد اعتمدوا في ذلك على ذكر القات في المدونات التاريخية بوصفه نباتا طبيا، وذلك في كتاب الأقربازين

(العقاقير المركبة) لنجيب الدين السمرقندي المتوفى عام ١٢٢٢م[٢٢].

وتذكر الإشارات القديمة انتشار القات في اليمن، ومنها ما جاء عن العالم الشيخ المسوري الذي عاش في القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) الذي دفن في تعز، حيث ذكر دعوى تُرَدَّدُ حتى اليوم، وهي "أن قهوة القات تعين العالم على بحثه، وطالب العلم على درسه، والعابد على عبادته"[٢٣].

ويذكر شوبن أن القات دخل اليمن في القرن الثالث عشر الميلادي بعد انتشار الإسلام في مرتفعات شرق إفريقيا، بوساطة الدعاة اليمنيين الذين جلبوا شجرة القات معهم عند عودتهم إلى اليمن[٢٤]. ومما يؤكد ذلك أنه قد دارت مناقشات حادة بين الفقهاء في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، بعد أن عُرف القات، حول مسألة تحريم تخزينه (مضغه) أو تحليله.

ولا تزال مسألة أصل القات وتاريخ ظهوره في اليمن موضوع خلاف بين المؤرخين والباحثين حتى يومنا هذا، ولكن المتفق عليه أن زراعة القات واستهلاكه بالصورة المتعارف عليها الآن انتشرت في القرن السادس عشر الميلادى[٢٥].

وقد أسهم تخزين القات من قبل النخب السياسية والدينية والاجتماعية في انتشاره وإضفاء دلالات دينية على استهلاكه. وعلى الرغم من انتشار زراعة القات، فقد بقى استعماله محدودا، ولم يكن ميسورا إلا للخاصة.

ويكاد القات يكون مؤسسة اجتماعية فرضتها ظروف كثيرة قد يكون

من أبرزها عزلة اليمن عن العالم الخارجي، واحتفاظه بعادات فريدة فرضت عليه منذ زمن بعيد. ونتيجة لتلك العزلة الطويلة التي عاشتها اليمن ولم تجد خلالها فرصة التبادل التجاري مع العالم الخارجي لتؤمن لمحاصيلها الزراعية الفائضة عن حاجتها سوقا تجارية؛ كان للقات مجال واسع للزراعة على حساب المحاصيل الأخرى المربحة التي تناسبها الظروف المناخية نفسها، كما تناسبها نوعية التربة التي يزرع فيها القات.

وقد أثرت سيطرة القات على المجتمع اليمني في أنه ظل منغلقا على نفسه غير متطلع إلى مجالات الحياة الواسعة الأخرى، وغير واقف على ما توصل إليه العالم من أسباب لتحسين مستواه الاقتصادي والاجتماعي[٢٦].

ومنذ عام ١٩٤٨م بدأت زراعة القات تنتشر بصورة أكثر في الأراضي المنبسطة، نتيجة انتشار تخزين القات من قبل جميع أفراد الطبقات. وخلال حكم الإمام أحمد حميد الدين زادت كمية صادرات القات إلى عدن ولحج التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني آنذاك؛ ومن ثم زادت مساحة الأراضي المزروعة بأشجار القات.

ومع قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، ثم انتهاء الحرب الأهلية في أواخر الستينيات في الشطر الشمالي، ونيل الجنوب الاستقلال بخروج المستعمر، وما شهده اليمن بشطريه بعد ذلك من تحولات سياسية واقتصادية مهمة، كان أهمها إعلان وحدة الوطن اليمنى عام١٩٩٠م – انتشرت زراعة القات على نحو واسع في أغلب المناطق اليمنية الزراعية، وارتفع استهلاكه حتى شمل جميع الفئات الاجتماعية تقريبا.

وفي ظل تلك التحولات المتسارعة في المجتمع اليمني، لم يعد تخزين القات مجرد تسلية لفئة الأثرياء العاطلين أو معينا على السهر للصوفيين الأتقياء، بل أصبح ينظر إلى فعل التخزين بوصفه نشاطا مميزا لليمنيين، وسمة من سمات الهوية الثقافية اليمنية.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES

## المبحث الثالث

## الاستهلاك المحلي للقات

ينظر اليوم في اليمن إلى فعل (تخزين)[*] القات بوصفه نشاطا مميزا لليمنيين، وإحدى السمات المحددة للشخصية اليمنية. وصارت المشاركة في مجالس القات (المقيل) طريقة للتعبير عن الانتماء الاجتماعي والمشاركة، فالثقافة اليمنية تشجع على المشاركة في مجالس القات أكثر من عدم المشاركة. ومن هنا يصبح تخزين القات رمزا إلى الانتماء إلى اليمن، ويتجاوز الانتماء القبلي أو السياسي أو الطائفي.

وهذا ما يفسر إقبال اليمنيين الكبير على تخزين القات، وإجماعهم – ويشمل ذلك أيضا مناهضي عادة تخزين القات – على أن نبات القات غير مخدر. ويدافعون بأن عادة أو ظاهرة تخزين القات في اليمن لها

---

[*] يعني تخزين القات: وضع وريقات القات الغضة الطرية الرطبة والبراعم الصغيرة الرطبة في فم المخزن، ثم يبدأ بلوكها عدة مرات لوكا هينا وتدريجيا بحركة رحوية، ولكنه لا يبلعها وإنما يخزنها في أحد شدقية وعادة ما يكون الأيسر، ويستمر كذلك حتى تصبح كرة بحجم الجوزة تستقر داخل الشدق بين الأسنان والوجنة، بحيث تتخمر في الفم ولا تتحرك، ويرتشف المخزن قليلا من الماء الذي يأخذ معه جزءا من العصارة القلوية إلى المعدة. ويستمر المخزن في وضع أوراق القات وأغصانه الغضة الطرية الرطبة في فمه حتى تنتهي جلسة القات، عندما تصبح الكرة المخزونة ألياقا يلفظها المخزن، ويبصق كل مخزن ما في فمه في "المدفلة"، ويحضر كوبا من الماء ويتمضمض جيدا، ثم يتناول بعد ذلك كوبا من "قشر البن" المغلى المضاف إليه الزنجبيل.

خصوصيتها، وأن هذا الإقبال لا يمكن تفسيره على أنه إدمان، على أساس أن العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك العوامل الدينية تدفع بعادة أو بظاهرة تخزين القات إلى التوسع والانتشار.

وقد بدأ استعمال القات بوصفه مشروبا مثل القهوة والشاي، كما يروى بيرتون في كتابه (الخطوة الأولى في شرق إفريقيا)، عام ١٨٤٤م حيث قال: "إن مفعول هذا الشراب يشبه مفعول الشاي الأخضر الثقيل"، ولذا سماه بـ "شاي العرب"[٢٧]. ويعتقد الكثيرون أن أول من عرف استعمال القات في اليمن وتأثر به هم رجال الصوفية والعلماء؛ إذ إنهم نظروا إلى القات بوصفه وسيلة لفهم الكون وخالقه، وفي ذلك يقول الشيخ أحمد العجيل أحد شيوخ الصوفية: "سوف تفهم أشياء غريبة وترى مجد الخالق"[٢٨].

ويروى أن ابن علوان أحد علماء القرن السابع الهجرى وشعرائه رفض تناول الخمر وفضل القات عليه. كما حكى أن البرعي - وهو من شعراء القرن التاسع الهجرى - كان يستعمل القات[٢٩].

وكان لارتباط استعمال القات واستهلاكه في بداية ظهوره بالنخب الدينية أنه أضفي عليه مشروعية غير قابلة للتشكيك. وقد كان ينعت آنذاك "بقوت الصالحين"، ويقال إن الإسماعيليين في نجران هم أول من استعمله، وأول من اتخذ منه أحب الهدايا، ويرجع ذلك إلى القرن السادس الهجرى[٣٠].

وقد انتشر استعمال القات بين أعلى الطبقات، ولم تصل إليه الطبقات، الوسطى لارتفاع ثمنه وقلة زراعته، وبقى استعماله محدودا في المدن، ثم

انتشر إلى المراكز، ولكنه لم يكن ميسورا إلا للخاصة.

وبحكم تكوين المجتمع اليمنى القبلي والعشائري، فقد وجدت نزعة التجمعات الحذرة المتحفزة للصراع. وقد أثر ذلك فى سكان المدن الذين تعرضوا لغروات كبيرة من قبل القبائل المغيرة الطامعة في الاستيلاء على ما فى المدينة من خيرات حرموا منها. وقد هيأت هذه الظروف للقات بوصفه وسيلة اللهو الوحيدة المتاخ الذى يشغل أولئك المجتمعين المترقبين لأي حادث يطرأ. فعدم الاستقرار أسهم إسهاما كبيرا في تأصيل عادة تخزين القات.

وبحكم سلوك المجتمع المحافظ الذي تحكمه القوانين الدينية، لم يُترك للفرد فرصة اللجوء إلى وسائل أخرى في حالة الخوف واليأس، كما هو الحال في المجتمعات غير المقيدة بالقوانين والقيم الدينية.

كما أن القات لم يكن يستعمل إلا في المناسبات الكبيرة؛ كحفلات زواج الأغنياء أو موتهم، أو وصول أسعار القات إلى أدنى درجة من الرخص.

ومنذ أوائل القرن العشرين بدأت زراعة القات في اليمن تنتشر أكثر من أي وقت مضى، حتى عم أكثر المناطق الجبلية وأشباهها التي لا تصلح إلا لزراعة البن والقات.

ومنذ قيام الثورة عام ١٩٦٢م، وانتشار طرق المواصلات، واتصال القرية بالمدينة، كاد القات يعم جميع القرى، وقد عد القات أهم مظاهر الأنس وأكبر دليل على الذوق الاجتماعي. من هنا أخذت القرية تنافس المدينة،

وأصبحت تحسب للقات حسابه كالمدينة.

ونتيجة للتحولات الحادة التي عاشها المجتمع اليمني منذ الستينيات نشأت مخاوف من التأثير الثقافي والإيديولوجي الوافد، وخاصة من الغرب، فأصبح اليمنيون مطالبين بالاختيار بين القديم والجديد؛ بين القيم التقليدية والقيم المعاصرة، أو التوفيق بينهما. فكان التمسك ببعض البنى الاجتماعية والثقافية التقليدية الطريق الأكثر أمانا لمواجهة تحديات التغيير وهزاته، وهذا مما زاد في انتشار العادة مع مرور الزمن، وعززها في نفوس الناس بمفاهيم قد تشابه أسباب انتشار تلك العادة في بداياتها الأولى، مع بروز مسوغات ومبررات جديدة تتفق مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أصابت المجتمع.

ومما قيل في فوائد القات من قبل كل مخزن للقات ومنهم علماء وأطباء وأدباء ومثقفون، وإن لم يتم التأكد من صحة ذلك بالدراسة والتجارب العلمية والمعملية – ما يأتي[٣١]:

- أن القات يكسب مخزنيه صفاء النفس وحسن الإدراك، فهو منعش للروح والنفس والعقل؛ أي أنه بمثابة علاج نفسي يتعاطاه الفرد بهدف الحصول على السعادة والراحة الوقتية.
- أنه يساعد على زيادة الإدراك والفهم، واستجماع الفكر، وإنعاش النفس لمواجهة ما قد يصيبه من الهموم والتعب.
- أنه يعين على إنجاز الأعمال ذات المجهود الفكري أو البدني بدقة

وإدراك، والتفنن في القول والإبداع في الصنع، والبلوغ إلى أفضل ما يراد من العاملين والصناع والمبدعين والكتاب والشعراء والمفكرين، وكل من يحتاج إلى دقة في النظر، والابتعاد عن كل الأخطاء في الصنعة والقول والعمل.

- يعد تخزين القات علاجا ضد السمنة، ويناسب من يريد تخفيف وزنه.

- ويضيف آخرون أن للقات فوائد اجتماعية، فمجالس القات تعد منتديات ثقافية لتبادل الآراء والأفكار، بالإضافة إلى خلق فرص للاجتماع وتقوية العلاقات الاجتماعية، ووسيلة للاتصال ونقل المعلومات والأفكار، حيث تتميز مجالس القات بأنها دائمة التغير. والانضمام إلى هذا المجلس أو ذاك أمر طوعي بصفة عامة، ويتساوى فيه الفقير والغنى، ويتم فيه تبادل الأحاديث الودية بدون تحفظ، كما يخلق فرصا لتقوية العلاقات الاجتماعية والنضج الثقافي، وإنجاز الأعمال، وفض المنازعات، وحل الخصومات، والمجاملة في المناسبات العامة والخاصة.

- أن القات يعود على الريف بفوائد اقتصادية مهمة، حيث يؤدى العائد المادي لهذه الأسر من مبيعات القات إلى سكان المدينة – إلى إعادة توزيع الثروة بين سكان المدن والريف؛ إذ انتقلت القوة الشرائية من المدينة إلى القرية، فتضاعف دخل المزارعين، وزادت نسبة الإنفاق على السلع الاستهلاكية المتصلة بالترف

واللهو، وزادت قيمة المهور بسبب ثراء مزارعي القات، حتى أصبحت ظاهرة مرضية على المستوى الاجتماعي العام.

- أن القات قد شجع الناس على البقاء في الريف بدلا من الهجرة إلى المدينة؛ وهو ما ينتج عنه مشكلات - نظرا لزيادة الدخل العائد من زراعة القات.

- أنه بسبب الاهتمام بزراعة القات تم الحفاظ على المدرجات الجبلية وصيانتها والحفاظ على تربتها لكون القات يزرع في هذه المدرجات.

**أنماط الاستهلاك:**

يمكن تقسيم المخزنين إلى ثلاث فئات تبعا للمدة التي يقضيها المخزن في تخزين القات، على النحو الآتي:

**الأولى:** مخزنون بصورة منتظمة يوميا.

**الثانية:** مخزنون بصورة غير منتظمة.

**الثالثة:** مخزنون في المناسبات فقط.

**الفئة الأولى:** وهم المخزنون بصورة منتظمة يوميا لمدة طويلة، معظمهم من سكان المدن؛ كأصحاب الحرف والتجار والعاملين في الحراسات، وكذلك المولعين بتخزين القات يوميا من سكان الريف المزارعين

الذين يخزنون القات في الصباح وبعد الظهر ليساعدهم على تحمل التعب.

ويمثل القات مشكلة أو عبئا ثقيلا عليهم، وخاصة فئة محدودي الدخل، حيث لا يستطيعون تركه عند الضرورة. ورب الأسرة المولع بالقات غالبا ما يستدين من أجل شراء القات، في حين أنه لا يستدين من أجل توفير الغذاء لأسرته.

وقد أجريت دراسة ميدانية انتقائية في عام ١٩٨٧م على عينة تتكون من ٦٨٠ مبحوثا (٥٨٠ ذكورا + ١٠٠ من الإناث) من طلاب جامعة صنعاء أشرف عليها الدكتور محمد أحمد الزعبي، وهدفت الدراسة إلى معرفة نسبة المخزنين من بينهم. وأفراد العينة شديدو التشابه فيما بينهم؛ فالمبحوثون طلاب جامعيون (مثقفون). وقد أظهرت نتائج الدراسة أن (٣٣٣) مبحوثا بنسبة (٤٩,٣٪) من أفراد العينة الفعلية هم مخزنون من الفئة الأولى[٣٢].

كما يشير تقرير فريق من منظمة الصحة العالمية عمل خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦م في ثلاث مدن؛ هي صنعاء، وتعز، والحديدة في الجمهورية العربية اليمنية سابقا، إلى أن نسبة من يخزنون القات يوميا لمدة طويلة في هذه المدن اليمنية الثلاث من الرجال والنساء هي ( ٦٠,٢٦٪) من الرجال، و(٣٤,٩١٪) من النساء[٣٣].

**الفئة الثانية:** وهم المخزنون بصورة غير مستمرة، وغالبا ما يكونون من محدودي الدخل الذين أرغمتهم ظروفهم على تخزين القات في أوقات متقطعة، بكميات محدودة، نتيجة الظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد

المحيطة بهم. فقد أفاد (١٩٠) مبحوثا من أفراد الدراسة الميدانية لطلاب جامعة صنعاء بأنهم يخزنون القات عادة يومي الخميس والجمعة؛ أي في عطلة نهاية الأسبوع بالإضافة إلى الأعياد والمناسبات[٣٤].

كما أن (٣٠,٣٤٪) من الرجال، و(٢٣,٦٣٪) من النساء من أفراد العينة التي تم بحثها من قبل فريق منظمة الصحة العالمية[٣٥]، أفادوا بأنهم يخزنون القات في أوقات متقطعة حينما يؤدون أعمالا متعبة، وأيضا في الأعياد والمناسبات.

**الفئة الثالثة:** وهم يخزنون القات فقط في الأعياد والمناسبات الخاصة؛ كالأفراح والمآتم، أو يخزنون في أوقات متقطعة أو نادرة، وهؤلاء لا يضرهم القات اقتصاديا أو صحيا، وبإمكانهم الامتناع عن تخزين القات بكل يسر. وقد أوضحت الدراسة الميدانية لعينة من طلاب جامعة صنعاء أن هناك (٢٥٩) مبحوثا من مجموع العينة الفعلية (٦٨٥) مبحوثا هم من غير المخزنين، ويشير ذلك إلى أثر التعليم في التقليل من عادة تخزين القات[٣٦].

ولكنهم بعد تخرجهم وانخراطهم في الحياة العملية يتأثرون بالمؤثرات الاجتماعية التي تحيط بهم، ومن ثم ينخرط جزء كبير منهم في تخزين القات، ومن ثم يضاف المخزنون إلى الفئة الأولى والثانية، وهكذا تتوسع وتنتشر دائرة القات في اليمن.

## نوع المستهلكين (المخزنين):

يخزن القات معظم الشعب اليمني، ومن مختلف الفئات، وبخاصة من

فوق الثانية عشرة من الذكور والإناث مع اختلاف نسبة كل منهم. وفي الأعياد والمناسبات وفي مواسم الأمطار، عندما تنخفض أسعار القات إلى درجة كبيرة، يخزن القات جميع الأفراد من كل الأعمار، ومن مختلف المهن؛ الموظفون والعمال والمزارعون والمهنيون والمثقفون والأميون والعاطلون وربات البيوت والحكام والمحكومون الذين يحكمهم جميعا – كما قال أبو الأحرار الشهيد محمد محمود الزبيري رحمه الله: "سلطان نبات القات الشجرة الملعونة في أرض اليمن. إنه حقا الحاكم الأول باليمن، الحاكم الطاغية المستبد. يتحكم في كافة مجالات الحياة اليمنية صغيرها وكبيرها. وإذا كان الفرويديون يقولون إن الطاقة الجنسية هي التفسير الحق وراء كل سلوك إنساني، والماركسيون يقولون إن الاقتصاد هو السر الكامن وراء التاريخ والحضارات، فإننا نحن اليمنيين نستطيع أن نقول إن شجرة القات هي الحاكم والمتحكم في حياة الشعب العربي في اليمن، والمتحكم حتى في الاقتصاد والطاقة والدوافع الجنسية"(٣٧).

ويمكن توضيح نسبة مخزني القات من الرجال والنساء على النحو الآتي:

**أولا: الرجال:**

كما سبقت الإشارة فإن معظم فئات المجتمع اليمني يخزن القات؛ إذ أصبح تقليدا شعبيا عند عدد كبير من السكان. ويعد المناخ الاجتماعي والسياسي العامل المساعد على انتشار عادة التخزين على نطاق واسع.

وتبلغ نسبة المخزنين من الذكور الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ عاما ما بين ٧٠ و ٩٠٪[٣٨].

وبحسب الإحصاءات السكانية لتعداد السكان عام ١٩٩٤م، فقد بلغ عدد الذكور من الرجال (٤,٧٩٢,٠٠٠ نسمة)[٣٩]، فإذا ما أخذنا الحد الأدنى لنسبة المخزنين وهو ٧٠٪ فسيكون عدد المخزنين من الرجال (٣,٣٥٤,٤٠٠) رجل، وهو ما يعادل نسبة ١٨,٣٪ من إجمالي حجم السكان.

وإذا أخذنا الحد الأعلى لنسبة المخزنين وهو ٩٠٪، فإن العدد يصل إلى ما يقارب (٤,٣١٢,٨٠٠) رجل، يمثلون نسبة ٢٣,٦٪ من حجم السكان.

**ثانيا: النساء:**

انتشرت عادة تخزين القات بين صفوف النساء في الفترة الأخيرة، وأصبحت عادة مألوفة بين النساء – كما هو الحال بين الرجال – وتقدر نسبة النساء المخزنات للقات بحوالى ٣٠ إلى ٥٠٪ من إجمالي النساء البالغات[٤٠].

فإذا أخذنا الحد الأدنى لنسبة المخزنات ٣٠٪ من إجمالي عدد النساء البالغات وهو (٤,٩٦١,٠٠٠) امرأة[٤١]، فسوف يكون عدد المخزنات البالغات (١,٤٨٨,٣٠٠) امرأة، أما إذا أخذنا الحد الأعلى لنسبة المخزنات وهو ٥٠٪ فسيصل عدد النساء المخزنات إلى ما يقرب (٢,٤٨٠,٥٠٠) امرأة.

وفى دراسة حديثة أجريت على عينة من ١٠٠٠ امرأة كانت نتيجة الدراسة أن أكثر من ٧٧٪ من العينة يخزنّ القات، وأن ٢٥٪ من هذه النسبة

تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٣٤ سنة وأن ٢٥٪ أعمارهن أقل من ٢٥ سنة، أي أن النساء متوسطات العمر أكثر إقبالا على تخزين القات.

كما أظهرت الدراسة أن نسبة ٧٤,٩٪ من المخزنات متزوجات ولديهن أطفال، وتشكل ربات البيوت نسبة ٦٦,٥٪، والموظفات ٢٦,٢٪، والطالبات ٧,٣٪، وأن ما يقرب من نصف عدد العينة (٤٥,٨٢٪) يخزن القات يوميا.

**ثالثا: الأطفال:**

هناك عدد كبير من الأطفال دون سن الثانية عشرة يخزنون القات، وخاصة في المدن وفي مناطق زراعة القات. وقد قدرت نسبتهم بحوالى ١٥ إلى ٢٠٪[٤٢]. فإذا أخذنا نسبة الحد الأدنى (١٥٪) فإن عدد الأطفال المخزنين يبلغ (٦٥٢,٦٥٠) طفلا، وإذا أخذنا الحد الأعلى (٢٠٪) فإن عدد الأطفال المخزنين يبلغ (٨٧٠,٢٠٠) طفل.

ومما سبق يتبين حجم المشكلة، حيث يبلغ عدد المخزنين جميعا بناء على تقديرات نسبة الحد الأدنى - حوالي (٥,٤٩٥,٣٥٠) مخزنا من الرجال والنساء والأطفال، ويمثلون حوالي ٣٠٪ من إجمالي عدد السكان في عام ٢٠٠٠م، في حين يبلغ عددهم حوالي (٧,٦٦٣,٥٠٠) مخزن، في حالة استخدام تقديرات نسبة الحد الأعلى من الرجال والنساء والأطفال، ويمثلون نسبة تقدر بحوالي ٤١,٨٪ من إجمالي عدد السكان عام ٢٠٠٠م. ولا تزال الأعداد في زيادة يوما بعد آخر.

## ١ــ مجالس القات:

يشغل مجلس القات أفضل مكان في البيت أو الفيلا أو القصر. ويعد ويرتب بحيث يكون أجمل من أي مكان آخر في السكن. وتنتشر مجالس القات في المدن بصورة أوسع مما هي عليه في القرى.

ويرجع ذلك إلى طبيعة النشاط الإنتاجي، ودورة الحياة اليومية في كل من المدينة والقرية، حيث تتيح طبيعة العمل الإنتاجي وظروفه بالنسبة لجزء كبير من قوة العمل في المدن وقت فراغ بعد الظهيرة، في حين أن ذلك غير متاح بصورة منتظمة في القرى.

وتحدد المناسبة ونوع مجالس القات عدد المخزنين المجتمعين، وكذلك يحدد عدد المدعوين الحالة الاقتصادية للشخص ومستواه الاجتماعي، ومما يدل على ذلك ما يأتي:

ــ مجالس المقيل الخاصة بالزواج؛ فقد يضم المجلس الواحد ٤٠ – ٥٠ شخصا، ويتراوح عدد المدعوين بين ١٠٠ – ٥٠٠ شخص، ويزيد العدد لدى الطبقات الثرية، وقد يتوزعون على أكثر من مجلس[٤٣].

ــ مجلس المقيل الخاصة بالمناسبات؛ مثل الولادة والختان وتوديع الحجاج والمسافرين واستقبالهم والموالد الدينية والوفاة والمناسبات الأخرى. وتقترن هذه المناسبات بذبح الخراف ودعوة الأقارب والجيران لتناول الغداء. ويتراوح عدد المدعوين ما بين ٢٠ و٥٠ مدعوا في المجلس الواحد، وقد

يتوزعون على مجلسين[٤٤].

ـ مجلس المقيل لإنجاز عمل معين؛ فى حالة الأعمال الرسمية المطلوب إنجازها يضم المجلس ما بين ٥ و ١٠ أشخاص. أما فى حالة الأعمال غير الرسمية فقد يصل العدد إلى ٢٠ شخصا. أما ما يتعلق بقضايا القتل أو ما شابه ذلك فقد يضم المجلس ما بين ٢٠ و ١٠٠ شخص[٤٥].

ـ مجلس المقيل العادي؛ ويكون داخل المنزل بين أفراد الأسرة. وقد يضم المجلس ما بين ٣ و ٨ أشخاص، وقد يجمع بين شخص ما وجاره مع أفراد أسرتيهما[٤٦]. ونجد هذا المقيل يمارس أيضا فى داخل الحوانيت أو المحلات التجارية، وقد يكون داخل المصانع أو الحقول الزراعية وأماكن العمل الأخرى. وبعضهم يكون مقيله في المقاهي الشعبية (اللوكندة)، وخاصة الزائرين للمدينة لمدة قصيرة.

## ٢- مجالس التفرطة:

رغم أن جلسات التفرطة الخاصة بالنساء كانت مقصورة على بعض الأسر الغنية جدا فقد كان بعض نساء المستويات المتوسطة والدنيا يخزنّ أيضا، وإن كان ذلك غير شائع بين النساء بصفة عامة. وكانت مجالس التفرطة مقصورة على النساء المتزوجات وارتبطت تلك المجالس العامة بالمناسبات مثل الولادة، والعرس، والمرض، ويغلب على هذه المجالس الازدحام وخاصة فى المدن.

أما المجالس الخاصة التي انتشرت منذ سنوات قليلة ماضية، فأغلب

من يرتدن هذه المجالس الفتيات والنساء والمتزوجات صغيرات السن، من أجل تخزين القات بصفة دائمة. ويفضل في هذه المجالس أن يكون عدد الحاضرات محدودا، ويعرفن بعضهن جيدا. وأصبح معظم النساء اللاتي يخزن القات يفضلن الجلسات الخاصة التي يبلغ عدد الحاضرات فيها حوالي خمس عشرة مخزنة، أو أقل من ذلك. وهن يفضلن تلك الجلسات الخاصة على الجلسات العامة المرتبطة بالمناسبات التي قد يبلغ عدد الحاضرات فيها ٢٠٠ امرأة، وأحيانا يزيد هذا العدد[٢٧].

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES

## الفصل الثاني: الآثار الاقتصادية لزراعة القات واستهلاكه

### مقدمة:

تعد عادة تخزين القات من أبرز قضايا اليمن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الآونة الأخيرة، نظرا لانتشار حجم عادة تخزين القات وتوسع آثارها الاقتصادية، خاصة على مستوى المساحة الزراعية والإنتاج الزراعي، ومستوى الدخل الوطني والمعيشة للأسرة والفرد والعمل، وهذا مما يهدد موارد المجتمع من حيث مساحة الأراضي الزراعية، والمياه، والوقت الثمين الذي يهدر، والمال الذي ينفق على القات، وكان من الممكن استغلال تلك الموارد في قطاعات اقتصادية تعود بفوائد إيجابية على المجتمع، أضف إلى ذلك الأمراض التي يسببها، والتوسع على حساب إنتاج المحاصيل الأخرى.

وقد أصبحت قضية القات مثار اهتمام الجميع اليوم أكثر من أي وقت مضى. ولم يدر من قبل بخلد أحد مجرد التفكير في مقاومته أو فرض قيود على استعماله وزراعته، إلا ما ظهر منها قبل ربع قرن، وبالتحديد عام ١٩٧٢م، وذلك بانعقاد ندوة حول القات والدعوة إلى الحد من انتشار الظاهرة من قبل الحكومة. ولكن سرعان ما خبت تلك الدعوة أمام إمبراطورية القات ذات المصلحة المشتركة بين طبقات المجتمع الرئيسية. كذلك ظهرت مؤخرا محاولات لم تزل في بدايتها الأولى من خلال نشاط الجمعية الوطنية لمكافحة القات وأضراره، وهو نشاط غير حكومي، كما هو معروف.

ويرى الباحث أنه من أجل تكوين صورة تقريبية توضح مكانة القات

الحقيقية بين أهم المحاصيل الزراعية، سيتم استعراض المساحة الزراعية للقات، وكمية الإنتاج، وتجارة القات وتوزيعه، وذلك من خلال الدراسات السابقة التي تم إجراؤها من قبل المنظمات العربية والدولية والكتابات السابقة المتصلة بالموضوع (نتيجة لعدم توافر بيانات ومعلومات إحصائية حول القات في الماضي)، ومقارنتها بالبيانات والمعلومات الإحصائية عن القات التي تضمنها كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٨م لأول مرة. حيث لم ترد في كتب الإحصاء للسنوات الماضية أية بيانات حول القات إطلاقا.

ويتباين ما توافر من الإحصاءات عن المساحة المزروعة بالقات، وكذلك الإنتاج وقيمته، فقد أشار أحمد حبيب رسول في كتابه "دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والبشرية لليمن" إلى أن نسبة مساحة الأراضي المشغولة بزراعة القات تبلغ ١١٪ من مجموع المساحة المستغلة في البلاد[٤٨]. وأشار الباحث نفسه في موضع آخر إلى أن إجمالي المساحة المزروعة بالقات ٤٧٤٧٤ هكتارا، وهذا يتعارض مع النسبة المئوية للمساحة المزروعة التي أوردها من قبل. في حين يذكر الدكتور عباس فاضل السعدي أن تقدير المساحة المزروعة بالقات حوالي ٩٠,٠٠٠ هكتارا، وهي تعادل نسبة ٩٪ من مجموع المساحة المستغلة[٤٩].

ويتضح من ذلك تضارب المعلومات والبيانات الإحصائية التقديرية حول القات وزراعته. غير أن دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تعد أحدث الدراسات التي تمت مؤخرا في عام ١٩٩٣م، وقد اعتمدت على دراسة سابقة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية التي أجريت في عام

١٩٨٢م، ومن ثم اعتمد الباحث على جزء كبير من بياناتهما، نظرا لعدم توافر البيانات والمعلومات.

ولم تتضمن إصدارات البيانات الإحصائية الزراعية معلومات وبيانات عن القات، حيث ظلت زراعة القات لفترات طويلة بعيدة عن الاهتمامات الإحصائية (الرسمية) حتى وقت قريب. وتميزت التقديرات المتاحة (المنشورة وغير المنشورة) بالتضارب والتباين الكبير، خاصة بعد التوسعات الملحوظة في زراعة القات كل عام، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

## جدول رقم (٢)

## تقديرات مساحة زراعة القات المختلفة

| المساحة(هكتار) | نسبتها للأراضي الزراعية | المصدر | السنة |
|---|---|---|---|
| ٨٤٠٠ | ٠,٨٤ | الوكالة اليابانية | ١٩٧٢م |
| ٤٣٠٠٠ | ٢,٩ | الجهاز المركزي للتخطيط نشرة رقم (٤) | ١٩٧٢م |
| ٤٠٠٠٠ | ٢,٩٦ | فضل أحمد فضل مجلة الوعي الزراعي | ١٩٧٨م |
| ١٥٠٠٠٠ | ١٥ | حمود العودي | ١٩٧٨م |
| ١٤٨٥٨٠ | ١١ | أرمين شوين | ١٩٧٨م |
| ٩٠٠٠٠ | %٩ | عباس فاضل السعدي | ١٩٨٣م |
| ٤٧٢١٣ | ٣,٤٩ | وزارة الزراعة والثروة السمكية | ١٩٨٣م |

**المصدر**: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة استطلاعية لظاهرة القات في بعض الأقطار العربية، الخرطوم، ١٩٨٢م.

## المبحث الأول

## أثر زراعة القات فى المساحة الزراعية والإنتاج الزراعي

تنتشر شجرة القات لتحل محل شجرة البن والعنب وغيرها من المحاصيل الزراعية الأخرى التي تنمو في الظروف الطبيعية والمناخية نفسها. ويتجه الزراع إلى زراعة شجرة القات نظرا لما تدره عليهم من ربح خيالي سنويا، مقارنة بما تدره شجرة البن أو المحاصيل الأخرى المنافسة، ولما تتميز به شجرة القات من مرونة في مواجهة الظروف الطبيعية (العواصف والجفاف والرياح)، وسهولة جني محصول القات في أي وقت طوال العام، بعد أن تصبح الشجرة مؤهلة للقطف، ووجود إقبال متزايد على استهلاك القات من قبل المخزنين.

وتعد زراعة شجرة القات التي تتسع مساحة زراعتها باستمرار في مقدمة الأسباب التقليدية التي تكاد تقضي على زراعة البن (محصول اليمن النقدي)، الذي يلعب دورا مهما في تحسين الدخل القومي. وتتسم زراعة القات من الناحية الاقتصادية بأنها تحتاج إلى أقل مجهود وتكلفة، وأنها تجلب أكبر عائد. كما أن التربة السيئة الضعيفة تصلح لزراعة القات، بعكس البن الذي يحتاج إلى تربة خصبة وإلى ري ومكافحة للحشرات، في حين أن شجرة القات لا تحتاج إلى ماء كثير ولا إلى مكافحة للحشرات بالقدر نفسه.

ويزرع القات في (١١٩) مديرية من جملة مديريات الجمهورية البالغة (٢٢٦) مديرية تتوزع على (١٥) محافظة من محافظات الجمهورية اليمنية البالغة (١٩) محافظة، إضافة إلى أمانة العاصمة[٥٠]. ويبرز ذلك مدى اتساع مساحة القات المزروعة في اليمن وانتشارها.

## مساحة زراعة القات مقارنة مع بعض المحاصيل الزراعية:

يحتل القات أكثر من نصف مساحة الأراضى الزراعية الأكثر إنتاجا، حيث تفوق مساحة القات مجموع مساحة الفاكهة بما يزيد عن ٥٠٪، وأكثر من ثلاثة أضعاف مساحة البن، وقد نمت المساحة المزروعة بالقات بمعدل ٧,٨٪ سنويا تقريبا، خلال الفترة ما بين ١٩٨٠م و١٩٩٠م، فى حين نمت المساحة المزروعة بالخضار بنسبة ٧,١٪، ونمت المساحة المزروعة بالفاكهة بنسبة ٣,١٪ فقط[٥١].

ويتنافس القات على مساحة الزراعة المستدامة مع بعض المحاصيل الأخرى؛ مثل البن والعنب والبرتقال والتفاح واللوز وبعض البقوليات، ويحتل القات أكثر من نصف مساحة المحاصيل المستدامة من الأراضي عالية الخصوبة.

ونظرا لأن التوسع الأفقي ضئيل جدا، فإن أية زيادة فى مساحة أى من المحاصيل المستدامة سوف تكون على حساب محصول آخر في المنطقة نفسها. ويظهر ذلك جليا في أن معظم الأراضي التي انتزعت من زراعة البن تحولت إلى زراعة القات بدلا من البن ذى القيمة التصديرية العالية والمحاصيل الزراعية الأخرى. وهذه الظاهرة تحدث على نحو متزايد، وخاصة في الآونة الأخيرة.

وقد أشارت تقديرات الخطة الخمسية الأولي في عام ١٩٩٥م، إلى أن القات يستحوذ على حيز كبير من الرقعة الزراعية، قدرت مساحتها بنحو ٨٠ ألف هكتار، وبنسبة ٢٥٪ من مساحة الأراضي الزراعية المروية[٥٢]. ويلاحظ من ذلك زيادة مساحة القات فى مقابل انخفاض مساحة زراعة

المحاصيل الزراعية الأخرى، وخاصة مساحة زراعة الحبوب والبقوليات. ويوضح الجدول رقم (٣) أن المساحة المزروعة بالحبوب كانت في عام ١٩٨٠م تقدر بحوالي (٨٥١) ألف هكتار، وانخفضت إلى حوالي (٨٤٥) ألف هكتار في عام١٩٩٠م. وعلى الرغم من أن الفرق بسيط بين الرقمين، فإن ذلك يعد مؤشرا على استمرار انخفاض مساحة زراعة الحبوب خلال السنوات الأخيرة حتى وصل في عام ١٩٩٩م، إلى حوالي (٧٧٠,٥) ألف هكتار من مساحة الأراضي المزروعة؛ أي أنها نمت بمعدل سنوي سالب (-٠,١٪) خلال الفترة من ١٩٨٠م إلى١٩٩٠م، وكذلك بمعدل (-١٪) خلال الفترة ١٩٩٠م إلى ١٩٩٩م.

وقد انخفضت مساحة زراعة البقوليات من (٧٥) ألف هكتار عام ١٩٨٠م إلى حوالي (٥٠) ألف هكتار في عام ١٩٩٠م، ثم ارتفعت قليلا إلى أن وصلت في عام ١٩٩٩م إلى حوالي (٦٢) ألف هكتار من مساحة الأراضي المزروعة؛ أي أنها نمت بمعدل سنوي سالب (-٣,٣٪) خلال الفترة من ١٩٨٠م إلى١٩٩٠م، ثم ارتفع معدل النمو إلى (٢,٧٪) خلال الفترة من ١٩٩٠م إلى ١٩٩٩م.

هذا، في حين بلغت المساحة المزروعة بالقات في عام ١٩٨٠م حوالي (٤٠) ألف هكتار، ثم ارتفعت خلال السنوات العشرة اللاحقة لتصل إلى الضعف تقريبا، حيث بلغت في عام ١٩٩٠م حوالي (٨٠) ألف هكتار، واستمر التوسع إلى أن وصلت مساحة زراعة القات في عام ١٩٩٩م حوالي (١٠٠) ألف هكتار، حيث نجد أنها نمت بمعدل سنوي قدره (٧,٨٪) في الفترة من ١٩٨٠م إلى١٩٩٠م، وبمعدل نمو سنوي (٢,٨٪) في الفترة من

١٩٩٠م إلى ١٩٩٩م.

وقدرت مساحة زراعة المحاصيل النقدية في عام ١٩٨٠م بحوالي (٤١) ألف هكتار، وارتفعت إلى أن وصلت (٥٨) ألف هكتار في عام ١٩٩٠م، وبلغت في عام ١٩٩٩م حوالي (٩١) ألف هكتار؛ أي أنها نمت بمعدل نمو سنوي قدره (٤,١٪) خلال الفترة (١٩٨٠م - ١٩٩٠م)، وارتفع معدل النمو السنوي إلى (٦,٣٪) خلال الفترة من ١٩٩٠م إلى ١٩٩٩م.

**جدول رقم (٣)**

**تطور مساحة المحاصيل الزراعية**

**خلال الأعوام ١٩٨٠م - ١٩٩٩م (ألف هكتار)**

| السنة / البيان | ١٩٨٠ | النسبة % | ١٩٩٠ | النسبة % | ١٩٩٩ | النسبة % | معدل النمو السنوي% ١٩٩٠-١٩٨٠ | معدل النمو السنوي% ١٩٩٩-١٩٩٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب | ٨٥١ | ٧٨,٣ | ٨٤٥ | ٧٠,٢ | ٧٧٠ | ٦٠,٢ | -(٠,١) | -(١,٠) |
| المحاصيل النقدية | ٤١ | ٣,٨ | ٥٨ | ٤,٨ | ٩١ | ٧,١ | ٤,١ | ٦,٣ |
| الفواكه | ٤٤ | ٤ | ٥٧ | ٤,٧ | ٨٤ | ٦,٦ | ٢,٩ | ٥,٣ |
| البقوليات | ٧٥ | ٦,٩ | ٥٠ | ٤,١ | ٦٢ | ٤,٨ | -(٣,٣) | ٢,٧ |
| الخضروات | ٣١ | ٢,٨ | ٥٣ | ٤,٤ | ٦١ | ٤,٨ | ٧,١ | ١,٧ |
| الأعلاف | - | - | ٦٠ | ٥,٢ | ١١٢ | ٨,٧ | - | ٩,٦ |
| القات | ٤٥ | ٤,٢ | ٨٠ | ٦,٦ | ١٠٠ | ٧,٨ | ٧,٨ | ٢,٨ |
| الإجمالي | ١٠٨٧ | ١٠٠,٠ | ١٢٠٣ | ١٠٠,٠ | ١٢٨٠ | ١٠٠,٠ | | |

**المصدر:**

١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: القات في اليمن، نوفمبر ١٩٩٣م.

٢- وزارة الزراعة والري: تقرير حول الزراعة والأمن الغذائي في اليمن، ١٩٩٩م (غير منشور).

كذلك نلاحظ ارتفاع المساحة المزروعة بالفواكه من (٤٤) ألف هكتار في عام ١٩٨٠م إلى أن بلغت في عام ١٩٩٠م حوالي (٥٧) ألف هكتار، ثم زادت لتصل إلى (٨٤) ألف هكتار في عام ١٩٩٩م، فقد نمت بمعدل نمو سنوى قدره (٢,٩٪) خلال الفترة (١٩٨٠م - ١٩٩٠م)، ثم قفز معدل النمو السنوي إلى (٥,٣٪) خلال الفترة (١٩٩٠م - ١٩٩٩م).

أما الخضروات فقد ارتفعت المساحة المزروعة بها من (٣١) ألف هكتار في عام ١٩٨٠م إلى (٥٣) ألف هكتار عام ١٩٩٠م، ثم زادت لتبلغ حوالي (٦١) ألف هكتار في عام ١٩٩٩م، وقدره حققت معدل نمو سنوي مقداره (٧,١٪) خلال الفترة (١٩٨٠م - ١٩٩٠م). في حين حققت معدل نمو سنوي مقداره (١,٧٪) خلال الفترة (١٩٩٠م - ١٩٩٩م).

ويتبين من ذلك أن القات أصبح منافسا رئيسيا للمحاصيل الاستراتيجية؛ كالبن وبعض الفواكه والحبوب والبقوليات، بسبب تزايد الطلب على القات، وارتفاع عوائد الربح، وتسويقه الجيد، وهذا مما دفع عددا كبيرا من المزارعين إلى زراعة القات في مساحات كانت مزروعة بالبن والفاكهة والحبوب وبعض البقوليات، حتى أصبح نبات القات يستحوذ على نحو ٧٠٪ من مساحة أكثر الأراضي خصوبة في اليمن[٥٣].

ويمثل التوسع في زراعة القات أحد العوامل الرئيسية في إعاقة التنمية الزراعية، وفى تنامي العجز الكبير في الناتج المحلى من المنتجات الزراعية الغذائية. كما أدى التوسع في زراعة القات إلى إعاقة نمو

المحاصيل التصديرية، وإلى زيادة حجم الواردات النباتية الغذائية، نتيجة العائد الضخم الذي يحققه نبات القات محليا.

## إنتاجية القات مقارنة ببعض المحاصيل الزراعية:

يتبين من الجدول رقم (٤) زيادة كمية القات مقارنة ببعض المحاصيل الزراعية الأخرى؛ حيث نجد أن الكمية المنتجة من الحبوب في الفترة بين عام ١٩٨٠م و ١٩٩٠م قد انخفضت من (٧٥٦) ألف طن في عام ١٩٨٠م إلى (٧٦٧) ألف طن في عام ١٩٩٠م، بفارق يقدر بـ (٢٩) ألف طن، ثم انخفضت الكمية المنتجة في عام ١٩٩٩م إلى (٦٨٧) ألف طن. ويشير ذلك إلى تناقص إنتاجية الحبوب خلال العقدين الماضيين، في حين تتجه كمية إنتاج القات إلى الزيادة بصورة مطردة، فقد كانت كمية الإنتاج في عام ١٩٨٠م حوالي (٣٥٢) ألف ربطة(حزمة)، وارتفعت الكمية المنتجة لتصل في عام ١٩٩٠م إلى حوالي (٥٠٢) ألف ربطة. واستمرت زيادة الإنتاج إلى أن بلغت كمية الإنتاج في عام ١٩٩٧م حوالي (٦٢٥) ألف ربطة.

ويختلف عدد أشجار القات المزروعة في الهكتار من منطقة إلى أخرى، كذلك يختلف إنتاج شجرة القات تبعا لصنف القات والمنطقة والظروف المناخية والبيئية وعدد القطفات التي تتراوح ما بين قطفة واحدة للشجرة وحوالي خمس قطفات في العام، في حين زادت كمية إنتاج بقية المحاصيل الأخرى بمقادير متفاوتة؛ فقد زادت كمية إنتاج الفواكه من (١٦٢) ألف طن لتصل عام ١٩٨٠م إلى حوالي (٣١٣) ألف طن عام ١٩٩٠م، ثم

ارتفعت كمية الإنتاج لتصل إلى (٥٨٨) ألف طن في عـــام ١٩٩٩م، كـــذلك زادت كمية إنتاج الخضراوات من (٤٣٣) ألف طن عام ١٩٨٠م إلى حوالي (٦٩٤) ألف طن في عام ١٩٩٠م، ثم زادت لتصل إلى (٧٦٦) ألف طن عام ١٩٩٩م، وزادت كمية الإنتاج من البقوليات من (٧٥) ألف طن فـــي عـــام ١٩٨٠م إلى حوالي (٧٦) ألف طن في عام ١٩٩٠م، ثم انخفضـــت الكميـــة المنتجة إلى (٧٣) ألف طن في عام ١٩٩٩م.

**جدول رقم (٤)**

**تطور كمية الإنتاج من القات والمحاصيل الزراعية الأخرى للفترة من ١٩٨٠م - ١٩٩٩م (ألف طن) :**

| البيان / السنة | ١٩٨٠ | ١٩٩٠ | ١٩٩٩ |
|---|---|---|---|
| الحبوب | ٧٩٦ | ٧٦٧ | ٦٨٧ |
| المحاصيل النقدية | ٢٤ | ٢٢ | ٦٥ |
| الفواكه | ١٦٢ | ٣١٣ | ٥٨٨ |
| البقوليات | ٧٥ | ٧٦ | ٧٣ |
| الخضراوات | ٤٣٣ | ٦٩٤ | ٧٦٦ |
| الأعلاف | ٢٦٨ | ٥٣٦ | ١٣٨١ |
| القات (ألف ربطة) | ٣٥٢ | ٥٠١,٦ | ٦٢٥ * |

إحصائية إنتاج القات لعام ١٩٩٧م لعدم توافر بيانات حديثة.

**المصدر:** ١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا: القات في اليمن، ١٩٩٣م.

٢- وزارة الزراعة والري: تقرير الزراعة والأمـــن الغـــذائي فـــي الـــيمن ١٩٩٩م، (تقرير غير منشور).

أما المحاصيل النقدية فبلغت كمية إنتاجها عام ١٩٨٠م حوالي (٢٤) ألف طن، ثم انخفضت كمية إنتاجها إلى حوالي (٢٢) ألف طن في عام ١٩٩٠م، ثم عادت إلى الارتفاع حتى وصلت الكمية المنتجة في عام ١٩٩٩م إلى حوالي (٦٥) ألف طن. ونستنتج من ذلك أن الكمية المنتجة من القات جاءت في مرتبة الصدارة بين منتجات المحاصيل الزراعية.

## زراعة القات والموارد المائية:

تتمثل خطورة زراعة القات الحقيقية في استنزاف مخزون الموارد المائية في أنحاء اليمن، وبصفة خاصة في المرتفعات التي تعاني قلة المياه، حيث يستهلك ري القات في اليوم الواحد (٤٨٠) مليون متر مكعب من المياه؛ أي حوالي ٥٥٪ من إجمالي المياه المستخدمة في الزراعة[٥٤]. ويبلغ عدد الآبار الجوفية (٥٥) ألف بئر، يستخدم ٨٠٪ منها لري مزارع القات، كما أن ٦٠٪ من المضخات المستخدمة لري القات استوردتها الدولة وأسهمت في ٦٠٪ من قيمتها لدعم الزراعة وتشجيعها، وتزيد نسبة استهلاك زراعة القات من المياه عما تستهلكه المحاصيل والمنتجات الزراعية الأخرى بمعدل يزيد عن ٢٥٪[٥٥].

## المبحث الثاني

## أثر القات فى مستوى الدخل ومعيشة الأسرة والفرد

تمثل الزراعة أهم موارد الدخل في اليمن، حيث إن قطاع الزراعة يسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٢٧,٩٤٪) في عام ١٩٩٧م، وفي عام ١٩٩٨م بلغت نسبته (١٦,٦٦٪) فى الأسعار الجارية[٥٦]. وكانت نسبة القات في الناتج الإجمالي والمحلي في العام نفسه (٧,٧٪)، وكان إسهامه في ناتج القطاع الزراعي (٤,٦٪) فى العام نفسه. ويمثل قطاع القات زراعة وتجارة وتوزيعا أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني، فقد شهدت السنوات الماضية تحسنا ملحوظا في نسبة إسهام القات في الدخل المحلي، ويعود ذلك إلى زيادة المساحة المزروعة بالقات من ناحية، وإلى زيادة أسعاره من ناحية أخرى. ويمثل القات جزءا مهما من الأنشطة غير النظامية؛ نظرا لاتساع رقعته إنتاجا وتجارة وتوزيعا واستهلاكا. ويعد القات أفضل محصول نقدي بالنسبة لعدد كبير من الأسر الزراعية في الريف اليمني، بل يكاد يكون المحصول الوحيد لبعض هؤلاء المزارعين.

وفى تقدير بعض المصادر أن جملة قيمة إنتاج القات بلغت في عام ١٩٨٠م (١٠,٦٩٢,٠٠٠,٠٠٠) ريال؛ أي ما يساوى (٢,٣٥٤,٣٤٨,٠٠٠) دولار[٥٧]، بسعر الصرف في ذلك العام. وتلك التقديرات لقيمة إنتاج القات مبالغ في تقديرها.

وقدر إسهام القطاع الزراعى متضمنا قيمة القات، من قبل الجهاز المركزي للتخطيط في عام ١٩٨١م بحوالي (٩٥٣٤) مليون ريال؛ أى

(٢٠٧٣) مليون دولار؛ وهو ما يعادل (٤٧٪) من الإنتاج الإجمالي المحلي، ومن هذه النسبة حوالي (١٩٪) من قيمة إنتاج نبات القات فيما كان يسمى بالشطر الشمالي، أما فيما كان يسمى بالشطر الجنوبي فقد بلغت قيمة الإنتاج في عام ١٩٨٠م حوالي (٨٧,٣) مليون دولار؛ أي أن القات يمثل نسبة (٣٤٪) من جملة قيمة المنتجات الزراعية الأخرى أو ما يعادل (٢,٦٪) من جملة الناتج القومي في العام نفسه[٥٨].

وفي عام ١٩٩٠م بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي (١٢٣٧٥٧) مليون ريال؛ أي (٨٨٩١) مليون دولار[٥٩]. وبلغت قيمة الإنتاج الزراعي حوالي (٤٧١٩) مليون ريال؛ أي ما يعادل (٣٣٩) مليون دولار هي قيمة إنتاج القات في العام نفسه، باستخدام متوسط سعر الصرف ١٣,٩٢ ريال/ دولار[٦٠]. وفي عام ١٩٩٨م بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٧٠١٢٧٤) مليون ريال، وقد بلغت قيمة الإنتاج الزراعي حوالي (١١٦٨٦١) مليون ريال، في حين بلغت قيمة إنتاج القات حوالي (٥٣٦٩٥) مليون ريال.

وبلغت القيمة الناتجة في قطاع القات حوالي (٢٥٠٧٦) مليون ريال في عام ١٩٩٥م، وهذه القيمة تمثل نسبة (٢٤,٨٪) من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي و(٥,٥٪) من إجمالي الناتج المحلي[٦١]. وفي عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨م كانت نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (١٥,١٪ و١٦,٦٦٪) على التوالي خلال العامين، وقد بلغت نسبة إسهام القات في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٦,٥٪ و٧,٧٪) في

الفترة نفسها، فى حين كانت نسبة إسهام القات في ناتج القطـــاع الزراعـــي (٣,٤٪ و٤,٦٪) خلال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨م[٦٢].

ومما سبق تتضح أهمية دور القطاع الزراعي فـــي تـــوفير الغـــذاء للأعداد المتزايدة من السكان، وأثر زراعة القات في الدخل المحلي الإجمالي، وفى إنتاج المحاصيل الغذائية والنقدية التي يمكن تصديرها إلى الخارج، ولا يقتصر الأمر على توفير الغذاء للسكان الذين تزيد أعدادهم عام بعد آخر، بل يتعدى ذلك إلى نقص التمويل اللازم للاستثمارات في القطاعـــات المختلفـــة والبلى الأساسية للاقتصاد، بسبب زراعة القات الـــذي يســـتهلك محليـــا ولا يصدر إلى الخارج، بحيث يوفر للبلد العُملة الصعبة اللازمة للاســـتثمار؛ إذ يعد العائد الإجمالي للقات كبيرا جدا، يقدر بمليارات الدولارات يتم إتلافهـــا يوميا من قبل المخزنين بدون فائدة غذائية تذكر، بل على العكس، فهناك كثير من الأضرار الصحية والنفسية التي يسببها تخزين القات.

وكما سبق القول فإن قطاع القات يحتل أهمية متزايدة في الاقتصـــاد الوطني؛ حيث إن القطاع الزراعي يعد أكبر الأنشطة الاقتصادية في استيعاب السكان المشتغلين فيه، الذين تقترب نسبتهم من (٧٠٪) من مجموع الأيـــدي العاملة[٦٣].

وتشير تقديرات الخطة الخمسية الأولى إلى أن عدد فرص العمل التي يوفرها قطاع القات حوالي (٥٠٠) ألف فرصة عمل[٦٤]. وقد عمـــل هـــذا القطاع على تحويل عدد من العاملين من قطاعات أخرى للاشتغال به إنتاجا وتسويقا وتجارة، ويقدر عدد مزارعي القات بحوالي ١٧٠٠٠٠ نسمة[٦٥].

وبلغ عدد الأسر التي تعتمد في معيشتها – فيما كان يسمى بالشطر الشمالي – على زراعة القات حوالي (١٧٥) ألف أسرة في عام ١٩٨٣م، في حين كان عدد الأسر التي تعتمد في معيشتها على زراعة القات حوالي (١٦) ألف أسرة – فيما كان يسمي بالشطر الجنوبي[٦٦]. وفي الوقت الحاضر يقدر عدد الأسر التي تعتمد في معيشتها على محصول القات بحوالي (٤٠٠) ألف أسرة[٦٧]، ولذلك يجب – عند وضع أية خطة أو برنامج لمعالجة مشكلة القات – الأخذ في الحسبان كيفية توفير مصادر بديلة لمعيشة تلك الأسر التي سوف تتضرر مباشرة بأية إجراءات تتخذ للحد أو التقليل من زراعة القات.

ويسهم اقتصاد القات في إنشاء أسواق عمل ريفية وحضرية أفاد منها المهمشون والمطرودون من العمل الفلاحي، وكان لقطاع القات دور كبير في امتصاص نسبة كبيرة من العمالة اليمنية العائدة من الخليج والسعودية بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م، وقد ساعد القات وازدهار زراعته والاتجار به، على خلق جيل من العاطلين؛ إذ يستقطبهم قطاع القات، ويحولهم إلى عمالة غير منتجة، حيث تصبح مهنتهم الأساسية عملا غير منتج، ويزيد عدد الذين يعتمدون في نشاطهم على تجارة القات يوما بعد آخر، ويعدون في حقيقة الأمر عالة – هم ومن يعولون – على المجتمع اليمني.

إن تأثير القات يتعدى مخزنيه، ليصل إلى الأسرة بكاملها، ومن ثم إلى المجتمع كله، فرب الأسرة المخزن يقتطع جزءاً وفيرا من دخله لشراء القات، ومن ثم يعرض أسرته إلى نقص في الغذاء والكساء والعلاج

ومستلزمات دراسة الأبناء، وهو ما يترتب عليه مشكلات أسرية، وإهمال فى تربية الأبناء ورعايتهم؛ ففي عام ١٩٧٢م قدر ما ينفقه كل مواطن لشراء القات يوميا بثلاثة ريالات فقط، وقدر عدد المخزنين بحوالي مليون شخص، فيكون إجمالي ما ينفق على القات أكثر من مليار ريال في السنة تقريبا[٦٨]. وفى عام ١٩٧٣م قدرت التقارير الحكومية الرسمية أن ما ينفقه كل مواطن مخزن يوميا لشراء القات حوالي ١٥ ريالا، ومن ثم يكون إجمالي ما ينفق على شراء القات حوالي (٥) مليارات ريال سنويا تقريبا.

إن شراء القات يلتهم القسط الأكبر من دخل الأسرة، فلا يبقى إلا الجزء اليسير للطعام وغيره، ومن ثم تظل الأسرة تعاني من سوء التغذية والصحة العليلة، وإذا عرفنا أن استهلاك تخزين القات يستنفد حوالي (١٨ــ٣٠٪) من ميزانية الأسرة في الفئات المحدودة الدخل (أقل من ٧٠٠٠ــ١٠٠٠٠ ريال شهريا)[٦٩]، وهو مما يؤثر - من ثم - على قدرة الأسرة على استهلاك نمط غذائي متوازن. ووفقا لمسح ميزانية الأسرة عام ١٩٩٨م وصل متوسط الإنفاق الشهري للأسرة إلى حوالي (٣١٤٤٧) ريالا[٧٠]، ومتوسط الدخل الشهري للأسرة (٢٩٠٣٥) ريالا[٧١]. وكان متوسط الإنفاق الشهري للأسرة على القات يقدر بنسبة (١٨ــ٣٠٪).

وإذا أخذنا الحد الأدنى من النسبة (١٨٪) فإن ما تنفقه الأسرة على القات من دخلها يكون٥٢٢٦,٣ ريالا تقريبا، أما إذا أخذنا الحد الأعلى للنسبة فإن ما تنفقه الأسرة على القات من دخلها يبلغ حوالي ٨٧١٠,٥ ريالات.

ولا يختلف اثنان على أن تخزين القات بصفة عامة يقتطع جزءا غير

ضئيل من ميزانية الأسرة، فتكلفة القات لفرد واحد هي مئات الريالات في اليوم الواحد في بعض المستويات الاجتماعية والاقتصادية المتوسطة والعليا.

أما ذو الدخل المحدود فيكون العبء عليه كبيرا؛ ذلك لأن القليل نسبيا الذي ينفقه على تخزين القات يقتطع من دخل ضئيل أصلا، وقد يصل إلى ٥٠٪ منه في بعض الحالات المتطرفة[٧٢]. ويصدق هذا بصفة خاصة على النساء في جلسات التفرطة. فبالنسبة للنساء لا يقتصر الأمر على الإنفاق على القات واحتياجات التخزين، وإنما يتجاوز ذلك إلى الملابس والحلى، لما هو معروف عنهن من حبهن للتباهي بما لديهن. ونتيجة لتخزين القات قد يصبح رب الأسرة غير قادر على إعالة أسرته. ولهذا، وبمجرد بلوغ الأطفال سن العمل - وعادة ما تكون مبكرة (سن العاشرة) تقريبا - فإن رب الأسرة سرعان ما يطلب من ابنه مساعدته في العمل وتحمل عبء إعالة الأسرة، وخاصة لدى ذوي الدخل المحدود؛ وهو مما يؤدي إلى حرمان الأطفال من التعليم.

إن اختلال ميزانية الأسرة، وانخفاض مستوى معيشة أفرادها، يؤديان إلى ضعف القدرة الإنتاجية، ومن ثم إلى انخفاض الدخل لدى رب الأسرة من ناحية، وإلى زيادة الإنفاق على القات من ناحية أخرى. والجزء الذي يبدد بدون فائدة تعود على الأسرة يؤدي إلى ضعف المدخرات، ومن ثم إلى ضعف الاستثمار.

ولا يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل ينسحب على أسعار السلع والخدمات؛ إذ إن كثيرا من العمال والمهنيين يرفعون أجورهم باستمرار،

بحجة ارتفاع أسعار القات. ومن ثم فإن بائعي السلع الغذائية ومالكى المنازل والبيوت يرفعون أسعار سلعهم وإيجار منازلهم بسبب ارتفاع أجور العمال والمهنيين. ورغم أن الزيادة في الأسعار تشمل المنتجات المحلية والخارجية، فإنها لا تكافئ ارتفاع أسعار القات. ويرى البعض أن أسعار القات في اليمن تعد مقياسا لأسعار السلع والخدمات.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES

## المبحث الثالث

## أثر القات فى التشغيل وإنتاجية العمل والإيرادات العامة للدولة

يمثل قطاع القات جزءا مهما من الأنشطة غير المنظمة، نظرا لاتساع رقعته إنتاجا وتجارة ونقلا وتوزيعا واستهلاكا، ولما له من تأثيرات واسعة فى حجم العمالة المستخدمة في قطاع الزراعة والتجارة والنقل والمواصلات، وكذلك حجم استهلاك القطاع العائلي، وذلك على الرغم من التأثيرات السلبية للقات على الإنتاج نتيجة ضياع ساعات في تخزين القات من قبل المخزنين(٧٣).

إن الوقت الذي يستغرقه المخزنون من اليمنيين في جلسات القات، والعلل والأمراض التي يصابون بها نتيجة لذلك، تعد تبديدا خطيرا للقوى البشرية اللازمة للإنتاج، وتؤدى إلى استنفاد الطاقات البشرية؛ وهو الأمر الذي يعود بأضرار وخسائر كبيرة على الاقتصاد الوطني، حيث يتطلب تخزين القات الاستقرار داخل مجالس تخزين القات (المقيل)، ليستلذ المخزن بالقات، ويصعب على الكثيرين العمل خلال ساعات التخزين في المقيل، ويتراوح ما يذهب هدرا من الوقت بين أربع وخمس ساعات يوميا بسبب التوقف عن الإنتاج، حيث تقل الحركة والنشاط بعد ظهر كل يوم مقارنة بالنشاط والحركة في صباح كل يوم.

ويدعي البعض أن تلك الساعات لا تذهب هباء بل إن العكس صحيح، ويدللون على ذلك بأن القات بطبيعته يعد منشطا للجهاز العصبي، وبذلك يدفع إلى العمل وجلاء الفكر وغزارة الإنتاج ومضاعفة الجهد، بل إن

معظم الأعمال الحرفية إنما تتم أثناء تخزين القات وبعده. صحيح أن المخزن يصاب بالخمول ولكن بعد انتهائه من العمل. وبفرض أن ذلك القول صحيح (أن القات يؤدى إلى النشاط ومضاعفة الجهد)، فإنه لا يمكن استغلال الوقت الذى يهدره المخزن داخل المقيل، حيث لا يمكنه استغلال ذلك النشاط في أي عمل مادام جالسا يخزن القات، وهذا يؤثر فى تفكيره فيظل إما متحدثا ومناقشا وإما مستمعا إلى ما يدور من أحاديث وقضايا شتى، وإما أنه يظل مستغرقا في أحلام اليقظة، يخطط للمشاريع والأعمال التي يصعب تنفيذها. ومن ذلك نستطيع أن نجزم بأن القات يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية[٧٤].

ونجد أن قدرا كبيرا من الوقت يضيع في تخزين القات، وكان من الممكن استثمار ذلك الوقت في الإنتاج حيث يقدر الوقت الضائع في البحث عن القات والتخزين بحوالي ٤ – ٦ ساعات في المتوسط يوميا. فإذا كان عدد المخزنين (٥,٠٠٠,٠٠٠) شخص[*]، فإن إجمالي عدد الساعات الخارجة عن العمل تقدر بنحو (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) ساعة عمل في اليوم، على أساس أن ساعات التخزين خمس ساعات، ويكون ذلك الوقت الذي يضيع هباء كل سنة

---

(*) ينبغي أن تؤخذ التقديرات الخاصة بأعداد المخزنين بكثير من التحفظ؛ فقد حسبت عن الإسقاطات (الإحصاءات) السكانية للجمهورية اليمنية لعام ٢٠٠٠م، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء، ديسمبر ١٩٩٦م، حيث قدر عدد الرجال المخزنين والنساء والأطفال بنسبة الحد الأدنى (٦٠٪، ٣٠٪، ١٥٪) على التوالي، وليس بنسبة الحد الأعلى (٩٠٪، ٥٠٪، ٢٠٪) تجنبا للمبالغة غير المبررة.

حوالي (٤,٥) مليار ساعة، على أساس أن متوسط أيام العمل في السنة ١٨٠ يوما.

هذا فضلا عن تحويل عناصر الإنتاج المستخدمة في الإنتاج الزراعى إلى زراعة القات، من مساحة الأرض الزراعية والعمالة ومستلزمات الإنتاج من سماد ومبيدات كيماوية ومواد أخرى، وتحول المنتجين عن زراعة كثير من المنتجات الزراعية إلى زراعة القات.

**الإيرادات العامة للدولة:**

يتمثل إسهام القات في الإيرادات العامة للدولة في حصيلة الضريبة التي تفرض على القات، وكذلك فى زكاة القات، وهو الجزء الذي يسهم في الدخل الوطني من قيمة القات، فى حين أن الجزء المتبقى من قيمته يستهلك محليا؛ ومن ثم فهو لا يسهم في الدخل الوطني.

وقد بلغ إيراد ضريبة الإنتاج على القات أكثر من (١,٥) مليون دينار؛ أي (٤,٥) مليون دولار في عام ١٩٨٠م، فيما كان يسمى بالشطر الجنوبي سابقا، وبما يعادل حوالي ٥٢٪ من جملة الإيرادات الضريبية على السلع الزراعية[٧٥].

وقد أظهرت الإجراءات الضريبية التي تمت في ذلك الوقت من سن التشريعات وزيادة قيمة الضريبة على إنتاج القات إلى أن بلغت عشرة أضعاف – الاتجاه نحو الحد أو التقليل من استعمال القات سعيا إلى استئصال ظاهرة القات.

وفي الشطر الشمالي سابقا، جاءت التشريعات الضريبية على القات متأخرة؛ حيث صدر القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٥م، الذي ينظم عملية بيع القات، وأسواقه، وأسعاره، والضريبة المفروضة عليه التي حددت بنسبة ١٠٪ من قيمة القات المعروض للبيع، سواء بوساطة المُزارع أو البائع. وقد بلغت ضريبة استهلاك القات عن شهر واحد سنة ١٩٨٠م حوالي (١٢,٣) مليون ريال؛ أي (٢,٦٧) مليون دولار. وقدر إجمالي إيرادات ضريبة استهلاك القات السنوية بحوالي (١٤٧,٢) مليون ريال؛ أي (٣٢) مليون دولار في ذلك الوقت[٢٦].

ويتضح من الجدول رقم (٥) أن إجمالي الإيرادات الضريبية على استهلاك القات خلال عام ١٩٩٠م بلغ حوالي (٢٩٤) مليون ريال؛ أى (٢١) مليون دولار. وبمقارنتها بإيرادات ضريبة القات في عام ١٩٨٠م التي بلغت (١٦٨,٢) مليون ريال؛ أي (٣٦,٥) مليون دولار، نجد أنها انخفضت بمقدار (١٥,٥) مليون دولار. وفى عام ١٩٩٨م بلغت إيرادات ضريبة استهلاك القات حوالي مليار وستمائة وثلاثة وثلاثين مليون ريال؛ أي (١٢) مليون دولار. ويعزى الانخفاض في الإيرادات الضريبية على استهلاك القات – عند تقييمها بالدولار – إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية من ناحية، كما أن أساليب تحصيل ضريبة القات غير فعالة، حيث تخضع للتخمين من قبل محصل الضرائب الذى يقدر ثمن القات المعروض للبيع بطريقة جزافية، لا تخضع لمعايير محددة، وتختلف من محصل إلى آخر، ثم تحسب قيمة الضريبة على استهلاك القات بمعدل ٢٠٪ من ثمن القات المحدد بالقانون رقم

(٧٠) لسنة ١٩٩١م[٧٧].

ويبين الجدول رقم (٥) تطور إيرادات ضريبة استهلاك القات فعليا خلال الفترة (١٩٩٠م – ١٩٩٨م)، حيث بلغت حوالي مليار وستمائة وثلاثة وثلاثين مليون ريال في عام ١٩٨٠م، في حين كانت حوالي (٢٩٤) مليون ريال في عام ١٩٩٠م؛ أي أنها نمت بمعدل سنوي قدره ٥٦,٩٪؛ وهو الأمر الذى يشير إلى تطور الإنتاج، ومن ثم زيادة الكميات المستهلكة من القات خلال هذه الفترة.

وهناك فاقد ضريبي إجمالي يقدر بـ ٨٠٪ من إجمالى الضرائب المستحقة على القات[٧٨]، بين ما يتم تحصيله فعلا وما يجب أن تحصل عليه الدولة من إيرادات الضرائب على استهلاك القات، بسبب ضعف وسائل الجباية والتحصيل، وتعدد الوسائل التي يباع بها القات في أماكن متفرقة بدون قيود، حيث تتم جباية ضريبة استهلاك القات في نقاط التفتيش الضريبي في مداخل المدن الرئيسية، وفى الأسواق المحددة لبيع القات في المدن الرئيسية، فى حين لا يسرى ذلك على الكميات المستهلكة منه في الأرياف، بالإضافة إلى أنه يتم التهرب من دفع الضريبة المقررة عليه عبر نقاط الجباية، ناهيك عن التواطؤ القائم بين تجار القات ومكلفي الضرائب. وكل ذلك يؤدى إلى إهدار أموال طائلة، كان من الممكن أن يفيد منها الاقتصاد الوطني، وتوجه لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## جدول رقم (٥)

## إيراد ضريبة استهلاك القات خلال الفترة

## ١٩٩٠م - ١٩٩٨م (بآلاف الريالات)

| السنة | المبلغ | كنسبة من الإيرادات العامة |
|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٢٩٣,٩٧٨ | %١,٢ |
| ١٩٩١ | ٣٤١,٧٨٣ | %٠,٩ |
| ١٩٩٢ | ٥٥٤,٥٣٧ | %١,٦ |
| ١٩٩٣ | ٦٠٨,٨٦٦ | %١,٦ |
| ١٩٩٤ | ٦٦٥,٣٤٤ | %١,٦ |
| ١٩٩٥ | ١٠٩٤,١٠٣ | %١,٢ |
| ١٩٩٦ | ١٥٣٣,٧١٢ | %٠,٧ |
| ١٩٩٧ | ١٥٨١,٩٣٤ | %٠,٥ |
| ١٩٩٨ | ١٦٣٣,١٩٣ | %٠,٥ |
| ١٩٩٩ | ١٦١٠,٧٠٣ | %٠,٤ |

**المصدر**: وزارة المالية، مصلحة الضرائب: سجلات مصلحة الضرائب.

## الفصل الثالث

## معالجة مشكلة توسع زراعة القات وانتشارها

**مقدمة:**

تعد معالجة قضية القات في الجمهورية اليمنية من أكثر القضايا الشائكة نظرا لتغلغل ظاهرة القات في أعماق الحياة اليمنية من كافة النواحي، فضلا عن جذورها التاريخية البعيدة. وفي مختلف الحقب الماضية كان للقات معارضوه والمنادون بضرورة التخلص منه، ولم يخل الأمر من بعض المحاولات.

لقد دار الزمن دورته وتخلصت اليمن من عصور الاستعمار والإمامة، فلابد أن تثمر الدعوات التي بدأت منذ زمن بعيد وبدأها العالم الصوفي الجليل أحمد بن علوان في أوائل القرن السابع الهجري، حيث طلب من أحد ملوك بني رسول تدخل الدولة باستخدام القوة لمنع القات واقتلاع شجرته. وفي ظل إرادة التنمية الطموحة لدى قيادات اليمن السياسية التي تنادي بمعالجة معوقات التنمية والقضاء على أسبابها، من الجدير بها أن تسعى جاهدة إلى التخلص من أهم مظاهر التخلف التي ارتبطت بعصور الاستعمار والإمامة، المتمثلة في عادة تخزين القات، حتى يمكن لليمن الخضراء (اليمن السعيد) ذات الحضارة الزراعية القديمة أن تكلل جهودها نحو التنمية الطموحة بالنجاح، وأن تحقق مشروعها الحضاري نحو المعاصرة ومواكبة مستجدات المتغيرات العالمية، وتحرير القوى البشرية والموارد الزراعية ومقومات التنمية من سيطرة شجرة القات، في ظل

الظروف والعوامل الإيجابية المواتية، التي ينبغي الإفادة منها وتوظيفها في مشروع وطني للتخلص من تلك العادة.

ولابد لإجراءات سلطة الدولة في الحد من زراعة القات واستهلاكه أن تعتمد على منظومة متكاملة من الأفعال والسياسات الرئيسية والثانوية التى يتزامن ويتكامل بعضها مع بعض.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مشروع الفساد في البلدان العربية

## المبحث الأول

## دور الدولة والهيئات والمنظمات الرسمية والشعبية

تواجه الدولة اليمنية صعوبات كبيرة في مقدرتها على اقتلاع شجرة القات والتخلص منها، وذلك على الرغم من بروز جميع الآثار السلبية، الصحية منها والاجتماعية والاقتصادية؛ فقد أصبح تخزين القات عادة لدى المستهلك (المخزن) يصعب الإقلاع عنها، كما أن القات صار لدى المنتج والتاجر مصدرا سهلا ومضمونا للربح الوفير والسريع معا.

ومن الواجب التعاون الجاد بين الحكومة والمواطنين على إيجاد حل مناسب يرضي كل الأطراف: المزارع والتاجر والمستهلك والدولة؛ من أجل وضع الحلول المثلى التدريجية والشاملة لقضية القات على المدى القصير والمتوسط والطويل، حتى يتم التخلص من القات نهائيا، من خلال قيام الدولة بإنشاء وحدة خاصة بأبحاث عن القات، تعمل على إيجاد حصر دقيق شامل للمساحات المزروعة بنبات القات، والكميات المنتجة، والعمالة التي تعمل في مجال زراعته والاتجار فيه، وكمية المياه التي يستهلكها، والأسمدة والمبيدات التي تستخدم في عملية الزراعة، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات والأبحاث العلمية والمعملية عن القات؛ لأن أية خطة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى الحد من زراعة القات أو وقفها، يجب أن تعتمد على أرقام صحيحة دقيقة لتحقق النتائج المرجوة من وضع برامج وخطط مرحلية لتنفيذ المشروع الوطني للتخلص من عادة تخزين القات.

كما يجب إجراء التجارب العملية للمقارنة بين الأنواع المختلفة

للمحاصيل البديلة المقترحة التي يمكن أن تعطى إنتاجيـة عاليـة، ومـدى ملاءمتها والظروف المناخية وتأقلمها معها لاختيار أفضلها.

كما يجب الاهتمام بالتوعية والقيام بحملات إعلامية مدروسة للتوعية بأضرار القات الاجتماعية والاقتصادية، وبصفة خاصة الأضرار الصحية الناجمة عن تخزين القات. كما يجب التوعية بالأخطار التي تهدد الاقتصاد الوطني من جراء التوسع في زراعة القات، وذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة: المرئية والمسموعة والمقروءة. كما يجب منع بيع القات في شوارع المدن الكبرى ومحلاتها، ويجب تخصيص أسواق خارج المدن لبيعه. كذلك يجب منح تراخيص خاصة لبائعي القات في المدن والضواحي، وإلزامهم والمزارعين بتعبئة استمارات دورية عن كمية القات المنتجة والمبيعة[٧٩].

كما يجب العمل على إصدار التشريعات والقوانين اللازمة للحد من التوسع في زراعة القات، واقتلاع أشجاره من الأراضي التابعة للدولة والأوقاف، وتعويض المتضررين من المزارعين. كما يجب منع موظفي الدولة من التخزين أثناء أوقات العمل، وكذلك منع رواد السينما والنوادى والحدائق من التخزين في أثناء وجودهم في تلك الأماكن.

كما يجب العمل على سن التشريعات اللازمة لرفع نسبة الضريبة التصاعدية على القات المنتج والمبيع على مراحل تدريجية، وتدريس آثار القات السلبية من جميع النواحي في المناهج الدراسية لطلاب المراحل التعليمية الأساسية والثانوية، وفى مقرر خاص لطلاب الجامعات.

كما يجب العمل على تشجيع إنشاء النوادي الرياضية، والمراكز الثقافية والمكتبات والحدائق والمتنزهات لقضاء وقت الفراغ، والقيام بحملات إعلامية موجهة ومنظمة للشباب لتحديد دورهم في المشاركة في معالجة مشكلة القات. وقد بدأت القيادة السياسية بمنع العسكريين من تخزين القات داخل المعسكرات وأثناء تأدية واجباتهم خارجها[٨٠].

ويجب ألا تلتفت أجهزة الدولة إلى الضغوط التي يمارسها مزارعو القات، والفئات المستفيدة في بعض المناطق القبلية، الذين يحظون بثقل خاص لدى سلطة الدولة، وهو ما يؤدي إلى فشل أية إجراءات تتخذ للحد من التوسع في زراعة القات والتقليل من استهلاكه، كما حدث عقب اتخاذ قرار رفع ضريبة القات، ثم التراجع عنه. ولم يتوقف الأثر عند ذلك الحد، بل تم إلغاء الضريبة التي كانت قائمة قبل عام ١٩٧٤م. ويمتد الأمر إلى أبعد من ذلك، وهو فشل الإجراءات التي اتخذت، وكان من نتيجتها زيادة المساحة الزراعية للقات على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى، وارتفاع أسعار القات باستمرار[٨١].

**دور المنظمات والهيئات الشعبية:**

يمكن أن تقوم المنظمات الشعبية والأحزاب السياسية والمؤسسات العلمية بدور يتناسب مع مسئولياتها الوطنية، وذلك بالمشاركة في التوعية بالأضرار الاقتصادية والاجتماعية والصحية الناجمة عن تخزين القات، والأضرار التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد الوطني من جراء ذلك. ويمكن أن تتم هذه التوعية من خلال المشاركة وتبني البرنامج الوطني للتخلص من

عادة تخزين القات، والتركيز على جانب الطلب (قطاع المستهلكين)، على أساس أن المستهلكين هم المتضررون الذين يمكن إقناعهم واستمالتهم وتوعيتهم بكافة الوسائل الممكنة، من خلال التعامل مع قضية القات بقدر كبير من المكاشفة والوضوح تحت دائرة الضوء، وعقد الندوات، وتشجيع إجراء الدراسات والأبحاث التي تهدف إلى الكشف عن واقع الآثار الخطيرة للقات من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وهي آثار قد لا يظهر بعضها إلا على المدى البعيد[٨٢].

ولعل أهم خطوة في الحد من توسع زراعة القات والتقليل من استهلاكه والحد من أضراره في الإنتاج، هي التقليل من استهلاك القات للحد منه تدريجيا. كما يجب تنشيط دور الجمعيات التعاونية الزراعية المتخصصة، وذلك بالإفادة من الخدمات الضرورية التي تقدمها الدولة، من خلال إرشاد المزارعين إلى تلك الخدمات، وتوفير مستلزمات الإنتاج وأدواته، وتوجيه المزارعين إلى أن يستبدلوا بالقات أصنافا زراعية أخرى، ويستخدموا الأساليب والوسائل التقنية الحديثة. كما يجب فرض ضريبة أخرى إضافية لصالح الهيئات التعاونية في كل منطقة تسويق، بالإضافة إلى ضريبة الاستهلاك المفروضة على القات.

**دور العلماء والمتخصصين من الباحثين:**

لقد اسهم العلماء في انتشار القات وزراعته في مراحله الأولى، وذلك من خلال إضفاء الصبغة والدلالات الدينية على استخدامه،؛ وهو مما ساعد على انتشار استعمال القات واستهلاكه، حيث إنهم هم أول من بدأ باستخدامه،

كما تذكر الروايات، وأول من ثار منهم ضد القات هو العالم الصوفي الجليل أحمد بن علوان[٨٣].

ثم بدأ علماء المسلمين مناقشة موضوع تعاطى القات منذ القرن السادس عشر الميلادي، من الناحية الشرعية، واختلفوا بين محلل ومحرم، وقد تركز جدلهم حول ما إذا كان القات يذهب العقل أم لا، كما تركز حول ما إذا كان تخزينه ضارا من الناحية الصحية أم لا، ولم يتم الحديث عن أضرار تخزين القات الاجتماعية والاقتصادية، إلا بعد أن أخذت الحياة في التعقيد، نتيجة التطور وزيادة وطأة أعباء الحياة، وخاصة مشكلات التطور الاجتماعي والاقتصادي التي لم تجد حلولا مناسبة في كثير من دول العالم.

يقع على عاتق العلماء والمتخصصين من الباحثين اليوم مسئولية كبيرة تجاه المجتمع اليمني، تتمثل في بيان الآثار الاجتماعية السلبية للقات والتوعية بها، حيث يعد ضرره أكبر من نفعه بالنسبة إلى الفرد والأسرة ثم المجتمع، وكذلك يقع على عاتق الأطباء والمتخصصين في مجال الصحة العامة والتغذية الدور الأكبر، حيث أصبحت آثار القات على صحة الإنسان وعلى البيئة أكثر خطورة، خاصة في ظل استخدام المواد الكيماوية المخصبة والمبيدات الحشرية بصورة مفرطة.

ولا يختلف الأمر بالنسبة للاقتصاديين والساسيين، فلا يختلف اثنان على أن تخزين القات بصفة عامة يقتطع جزءا غير ضئيل من ميزانية الأسرة، بالإضافة إلى الوقت المهدر من قبل المخزنين للقات. ويمكن أن يسهم هؤلاء بإجراء الأبحاث والدراسات التي توضح حجم المشكلة وآثارها

الاقتصادية، بالنسبة للفرد أولا، ثم الأسرة ثانيا، والاقتصاد الـوطني ثالثـا؛ فالمليارات التي تنفق عبثا يوميا من قبل مخزني القات يمكن توجيهها نحـو الادخار والاستثمار؛ تلك المليارات التي يمكن أن تبني اقتصادا قويا. ولذلك يقع الدور الحاسم والكبير على تلك الشريحة من المتخصصين، مـن خـلال تأثيرهم في الحياة العامة للمجتمع بوساطة أهم أدوات التغييـر الاقتصـادية والسياسية، وأن يتم ذلك من خلال برنامج وطني شامل ومدروس، للـتخلص من القات، على أوسع نطاق وبمشاركة شعبية واسعة.

وبالتعاون بين السلطة والمواطن والهيئـات والتنظيمـات الأهليـة والقيادات الشعبية والعلمية وقادة الرأي والفكر، وتجنيد كل الجهود الوطنية، يمكن التخلص من زراعة القات في الجمهورية اليمنية.

## المبحث الثاني

## تشجيع زراعة المحاصيل المنافسة للقات

تتمثل مشكلة القات فى أنه يعد أفضل محصول نقدي في اليمن، فالعائد الإجمالي للقات كبير جدا مقارنة بعائدات المحاصيل الغذائية والنقدية التصديرية، ولأنه أصبح فعلا أهم محصول زراعي مربح للمنتجين والبائعين على حد سواء. وعلى الرغم من أن مساحة زراعة القات لا تمثل سوى (٣٥٪) من إجمالي المساحة الزراعية، فإنه يسهم بمقدار (٥٠٪) من قيمة إجمالي العائد لقطاع الزراعة[٨٤].

ومن أجل توفير المناخ والظروف الملائمة لتشجيع زراعة المحاصيل المنافسة، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لمنع التوسع في زراعة القات واقتلاع أشجاره من أراضى الدولة والأوقاف، وزراعة الأشجار المثمرة والمحاصيل البديلة؛ كالبن والفواكه والخضراوات والبقوليات، وتعويض المتضررين من تلك الإجراءات، وفرض ضريبة تصاعدية على إنتاج القات وبيعه حتى تصل إلى (٥٠٪) من الربح الصافي للقات، وسيؤدى ذلك إلى تحول المزارعين إلى إنتاج محاصيل أخرى. كما يجب إلزام كل مزارع بتحديد نسبة معينة من مساحة القات لزراعتها بمحاصيل أخرى مثمرة، وتشجيع كل مواطن يقتلع أشجار القات من أرضه ويستبدل بها أشجارا أخرى مثمرة.

ويجب وضع سياسات وبرامج تمويلية وإرشادية وتسويقية، تعمل على تشجيع المزارعين على إنتاج المحاصيل البديلة للقات، والإشراف على تسويقها محليا وخارجيا، لتوفير عائدات مجزية ومشجعة للمزارعين تدفعهم

إلى الاستمرار والتطور في هذا الاتجاه.

يجب كذلك تشجيع المزارعين على إنتاج المحاصيل البديلة للقات، كالبن والفواكه والبقوليات، من خلال وضع سياسات وبرامج للدعم، والاهتمام بتقديم الدراسات والبحوث حول المحاصيل الزراعية البديلة للقات، وإرشاد المزارعين إلى المحاصيل ذات الإنتاجية والنوعية الجيدة وإلى الأساليب الحديثة المتبعة في زراعتها، واستخدام وسائل الرى الحديثة ومعالجة مشكلة الري.

ويجب سن القوانين والتشريعات المنظمة لعمليات التسويق المحلي والخارجي، وتقديم القروض والمساعدات الضرورية لتحسين أساليب التسويق والتخزين الزراعي، وتقديم التدريب الفني للعمالة الزراعية لاستخدام أساليب الزراعة الحديثة وتقنياتها للمساعدة على رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته[٨٥].

كذلك يجب تقديم الدعم والتسهيلات بصفة خاصة للاستثمارات الوطنية الموجهة نحو القطاع الزراعي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في قطاع الزراعة وتسويق المنتجات الزراعية، ودعم الجمعيات التعاونية الزراعية التي تنتج محاصيل بديلة للقات، والجمعيات الأهلية التي تسعى إلى محاربة القات والتوعية بأضراره الصحية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى الفرد والاقتصاد الوطني بصفة عامة، كما يجب توفير المستلزمات من شتلات وتقاوٍ وأسمدة ومبيدات وآلات زراعية، وغير ذلك من مستلزمات إنتاج المحاصيل البديلة، كما يجب القيام بإنشاء حواجز مائية، والإسهام في إقامة السدود لترشيد استهلاك المياه الجوفية.

## المبحث الثالث

## خلق فرص عمل وفرض ضرائب تصاعدية على القات

من أجل تحقيق غايات معالجة قضية القات للتخلص من عادة التخزين، وانتشار زراعته، لابد من إيجاد الحلول والمعالجات المناسبة للأعداد الهائلة المرتبطة حياتهم المعيشة بالقات؛ وهم مزارعو القات ومنتجوه، والعاملون: سواء في زراعته أو في تجارته أو في توزيعه، الذين يعدون في حقيقة الأمر بطالة مقنعة، حيث يعيشون هم ومن يعولون عالة على المجتمع اليمني[٨٦].

وهؤلاء لا ينتجون ما يفيد المجتمع اليمني، أو يعود على الاقتصاد الوطني بأية قيمة اقتصادية، على أساس أن القات سلعة عديمة القيمة الاقتصادية، بل على العكس من ذلك يؤثر في المنتجات التصديرية؛ مثل البن الذي يعود على الاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة الأجنبية، ولذلك تضطر الدولة إلى استيراد المحاصيل الغذائية بالعملة الصعبة[٨٧]. وعلى الرغم من أنهم لا ينتجون شيئا مفيدا للمجتمع، فإنهم يحصلون على مبالغ مالية كبيرة جدا نتيجة زراعة القات وتجارته. وينعكس ذلك على إنفاقهم الاستهلاكي المترف المعتمد على سلع مستوردة في الغالب.

ومن أجل الوصول إلى معالجة لمشكلة القات، يجب أولا القضاء على الأسباب المؤدية إلى استهلاكه؛ ومنها إيجاد فرص عمل جديدة من خلال تشجيع قيام الصناعات البيئية والريفية الخفيفة التي تعتمد على المنتجات الزراعية، وإقامة المشروعات الفردية الصغيرة، خاصة المشروعات

الزراعية البديلة للقات في مناطق زراعته، حيث يعد المزارع فيها من أفضل المزارعين اليمنيين وأكثرهم دراية بفنون الزراعة نظرا لطول فترة اشتغاله بالزراعة.

ويجب خلق فرص عمل في الريف اليمنى في المجالين الزراعي وغير الزراعي، لزيادة دخول المزارعين، من خلال توفير الدعم اللازم لذلك، ومن أهم الخطوات تنمية الثروة الحيوانية، بحيث يصبح دخل المزارع الكلى مركبا من قيمة المحصول البديل وقيمة الإنتاج الحيواني، مقاربا على الأقل الدخل الذى يحصل عليه من زراعة القات، ويتم ذلك بتقديم المساعدات والدعم الذي يمكن أن يكون فى صورة قروض من بنك التسليف الزراعي، بشروط ميسرة جدا، وفائدة قليلة أو بدون فائدة. ويمكن ربط مقدار القروض بعدد أشجار القات المقتلعة ليكون ذلك حافزا إلى التخلص من زراعة القات تدريجيا.

ويجب إعادة هيكلة العمالة بين القطاعات المختلفة على نحو يؤدى إلى إعادة التوازن الذي يقضي على ساعات العمل المهدرة، وساعات الفراغ التي تدفع الأفراد إلى تخزين القات، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات في تمويل مشاريع إنتاجية تسهم فى زيادة دخل الفرد، وخلق فرص عمل، وتشجيع قيام مؤسسات الاستخدام الخاص للعمالة.

كما يجب سن القوانين والتشريعات التي تنظم العلاقة بين العاملين وأرباب العمل في القطاع الخاص غير المنظم على نحو يضمن استقرار العمالة فيه.

**فرض ضرائب تصاف لة مختلفة على القات:**

إن سن قوانين ضريبية أكثر فعالية واستخدام آلية أكثر كفـــاءة فـــي فرض ضريبة على إنتاج القات واستهلاكه مرتفعة وتصاعدية، وطرق جباية أكثر ملاءمة – سوف يمثل حلا عمليا فعالا إذا ما روعى فى نصوص تلـــك القوانين الدقة وتم تطبيقها بكفاءة عالية، بحيث تصل الضريبة على القات إلى معدلات تفوق نسب الأرباح المحصلة منه، وأن تشمل كل ما يزرع منه فـــي مناطق زراعته. وفي الوقت الحالي تفرض ضريبة بنسبة ٢٠٪ من قيمـــة القات؛ أي أن الضريبة الحالية تفرض على الاستهلاك فقط دون الإنتاج[٨٨].

وفى ظل الأسلوب الحالي لجباية ضريبة القات من قبـــل محصـــلي الضرائب بطريقة التخمين الجزافية، بدون الرجوع إلـــى معـــايير محـــددة واضحة تطبق في جميع أسواق القات، ومن قبل جميع محصلي الضريبة – يُترك مجال واسع للتهرب والتحايل الضريبي، سواء بالاتفاق بين المحصلين والبائعين أو بدون ذلك، وهو مما يؤدي إلى فقدان الدولة أموالا كثيـــرة مـــن حصيلة الإيرادات الضريبية.

ويمكن اتباع إجراءات أفضل من ذلك الأسلوب المتبع، مـــن خـــلال فرض ضريبة إنتاج واستهلاك تصاعدية على المساحات المزروعة بالقـــات، بحيث إنه كلما زادت المساحة للمزارع الواحد تصاعدت الضريبة.

وهكذا، يمكن ضبط مسائل الضريبة بصورة أفضـــل مـــن فـــرض ضريبة على عملية التسويق. ويجب أن يتم ذلك في إطار خطـــة متكاملـــة

مدروسة دراسة جيدة تهدف إلى تحقيق تسوية شاملة لمشكلة القات.

إن رفع الضريبة التصاعدية على إنتاج القات واستهلاكه من شأنه أن يؤدى في نهاية الأمر إلى أن يجد المستهلك نفسه غير قادر على شراء القات، كما يجد التاجر أيضا أنه ليس من صالحه الاستمرار في تجارة القات، ومن ثم يترك ذلك أثره فى مزارع القات عندما يجد أن زراعة القات لا تحقق لـــه الربح المطلوب، فينصرف من تلقاء نفسه إلى إنتاج محاصيل أخرى تحقق له على الأقل الحد الأدنى من الربح المطلوب، أو يتجه إلى البحث عن أعمـــال أخرى متاحة.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الدراسات العربية

## النتائج والتوصيات

إن عادة تخزين القات هى عادة متأصلة فى طبائع الشعب اليمنى ومتشعبة الجوانب، وذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية جديرة بالاهتمام والدراسة والبحث، لكونها ترتبط بجميع مناحي الحياة في اليمن

والخوض فيها ليس بالأمر اليسير، نظرا لتشعب الظاهرة وارتباطها بالمجتمع منذ مئات السنين، وعمقها التاريخي، وتجذرها في أوساط المجتمع اليمني. ويتطلب الخوض فيها الاتصاف بالموضوعية وبعد النظر والشمول في دراستها، كما أن أية حلول مقترحة وأية بدائل ليس من اليسير تحقيقها، وتحتاج إلى درجة كبيرة من المرونة والحذر، وتضافر الجهود الوطنية، واتباع سياسات فعالة ومرنة في الوقت نفسه، وتوخي الحيطة والحذر.

**وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التى يمكن إيجازها فيما يأتى:**

**أولا: النتائج:**

- علىٰ الرغم من تباين بيانات تقدير المساحة المزروعة بالقات في الجمهورية اليمنية، فإنه – في ظل ما توافر من معلومات متناثرة عن وزارة الزراعة والري – وجد أن المساحة المزروعة بالقات هي (١٠٠) ألف هكتار في عام ١٩٩٩م.

- استحوذ القات على (٧٠٪) من مساحة الأراضي الخصبة، وتتوسع

زراعته على حساب المحاصيل النقدية والتصديرية، وتستهلك زراعة القات حوالي (٥٥٪) من إجمالي المياه المستخدمة في الزراعة، كما أن (٨٠٪) من الآبار الجوفية تستخدم في ري زراعة القات.

- بلغ إسهام القات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٧,٧٪) عام ١٩٩٨م، في حين بلغت نسبة إسهامه في ناتج القطاع الزراعي (٤,٦٪) في السنة نفسها، وقدر إجمالي الدخل الزراعي من القات بنحو (٥٣,٦٩٥) مليون ريال في ذلك العام.

- قدر عدد الأسر التي تعتمد في معيشتها على محصول القات بحوالي (٤٠٠) ألف أسرة، وهو يوفر حوالي أكثر من نصف مليون فرصة عمل. وقد استقطب قطاع القات كثيرا من العاملين في القطاعات الأخرى للعمل فيه.

- انخفضت عائدات الدولة من العملة الصعبة نتيجة استهلاك القات محليا، في حين تفقد الدولة عائدات البن ذي الميزة التصديرية بسبب طغيان القات على زراعته، كذلك هناك فاقد ضريبي على إنتاج القات واستهلاكه، يبلغ (٨٠٪) من إجمالي الضرائب على القات.

- تبلغ نسبة المخزنين من الرجال فوق سن ١٨ سنة (٧٠ - ٩٠٪)، وتبلغ نسبة المخزنات من النساء البالغات (٣٠ - ٥٠٪)، وتبلغ نسبة المخزنين من الأطفال دون الثانية عشرة (١٥ - ٢٠٪)، وبلغ عدد المخزنين من مختلف الفئات تبعا للحد الأدنى حوالي (٥,٤٩٥,٣٥٠)

شخصا، و يصلون تبعا للحد الأعلى إلى حوالي (٧,٦٦٣,٥٠٠) شخص من الرجال و النساء و الأطفال.

- يبلغ متوسط ساعات تخزين القات في اليوم حوالي (٤ - ٦) ساعات، ويقدر الوقت الضائع في اليوم بحوالي (٢٥) مليون ساعة تقريبا باستخدام نسبة الحد الأدنى، وباستخدام نسبة الحد المتوسط يقدر بحوالي (٥) ساعات يوميا.

- تنخفض إنتاجية العاملين نتيجة الوقت المهدر، وتتدنى كفاءتهم بسبب عدم القدرة على العمل بنشاط نتيجة تخزين القات طوال الوقت، ويتم إهدار وقت كبير في البحث عن القات والتخزين، كما يزيد التغيب عن العمل.

- يؤدى استهلاك القات إلى اختلال ميزانية الأسرة، وانخفاض مستوى المعيشة للفرد وأسرته لضعف الإنتاج، ومن ثم ضعف دخل رب الأسرة، وزياد ة الإنفاق على استهلاك القات، ومن ثم ضعف المدخرات، إذا علمنا أن استهلاك القات يقتطع حوالي (١٨ - ٣٠٪) من ميزانية الأسرة الذي يبلغ متوسط دخلها الشهري حوالي (٢٩٠٣٥) ريالا.

- يؤدى استهلاك القات إلى تفكك الروابط الأسرية نتيجة غياب رب الأسرة عن منزله، وعدم وفائه بالتزاماته تجاه أسرته؛ وهو مما يؤدي إلى حدوث مشكلات اجتماعية تؤثر فى تنشئة أفراد الأسرة، وزيادة

نسبة تعرضهم للانحراف.

- إن أهم أدوات التغيير للتخلص من قضية القات تقع في يد السلطة السياسية، من خلال تجنيد وسائل الإعلام كافة، وذلك من أجل القيام بحملات توعية للمواطنين، وتبني برنامج وطني شامل مدروس للتخلص من القات يتفق حوله الجميع، وبمشاركة شعبية واسعة، وبالتعاون بين السلطة والمواطنين؛ أفرادا ومؤسسات أهلية وشعبية وعلمية، يساندهم أصحاب الرأي والفكر.

**ثانيا: التوصيات:**

تضمن الفصل الثالث أهم النقاط التي يمكن عدها توصيات يجب أن تسعى إلى تنفيذها الدولة ومؤسساتها الرسمية والهيئات والمنظمات الشعبية، ومن تلك التوصيات:

- إنشاء هيئة أو وحدة خاصة تكون مهمتها تبني البرامج والسياسات والدراسات والأبحاث عن القات من جميع الجوانب، وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة.

- سن القوانين والتشريعات اللازمة لتهيئة المناخ المناسب للتخلص من القات، تمنع التوسع في زراعة القات، وتتعلق برفع ضريبة القات بنسب تصاعدية في أماكن بيعه وزراعته، وعلى العاملين فيه، وتنظيم التسويق والتوزيع، والأماكن والأوقات التي يحظر تخزين القات فيها.

- تهيئة الرأي العام من خلال كل الوسائل المتاحة، لخلق مناخ يساعد على قبول المواطنين الإجراءات التي تتخذها سلطات الدولة.

- توفير الإمكانات اللازمة لقيام الدراسات العلمية الشاملة الدقيقة لزراعة القات وإنتاجه وتسويقه واستهلاكه، وآثاره الاقتصادية في الفرد والأسرة والمجتمع والبيئة والاقتصاد الوطني، وكذلك آثاره الصحية والنفسية والاجتماعية.

- توفير المستلزمات والأدوات المادية والفنية اللازمة لتشجيع زراعة المحاصيل المنافسة والبديلة للقات، ودعم البنى الأساسية اللازمة لذلك من شبكات الري والتسويق والتعبئة والحفظ، وتوفير الدعم اللازم للمزارعين الذين يتحولون من زراعة القات إلى زراعة محاصيل أخرى.

- خلق فرص عمل تشجع العاملين على التحول من زراعة القات وتوزيعه إلى قطاعات إنتاجية أخرى.

# الهوامش

(١) أفندي عبد ربه أمين، القات: مكوناته وآثاره الصحية، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ١٩٩٧م، ص١١.

(٢) مركز الدراسات والبحوث اليمني، القات في حياة اليمن واليمانيين، رصد ودراسات وتحليل، مكتبة الجماهير، بيروت، ص٢٦.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ص ٢٠٧.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص ٢٨.

(٥) أبو بكر عبد الله القربي، القات: الآثار الصحية، مجلة الثوابت، العدد الثامن، (يناير، مارس) ١٩٩٧م، ص٩٢.

(٦) أفندي عبد ربه أمين، القات: مكوناته وآثاره الصحية، مرجع سبق ذكره، ص١١.

(٧) مركز الدراسات والبحوث اليمني، القات في حياة اليمن واليمانيين، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.

(٨) المرجع السابق نفسه، ص ٥٢.

(٩) إسماعيل عبد الله محرم، ظاهرة القات في المجتمع اليمني، مجلة الثوابت، مرجع سبق ذكره، ص١٤٢.

(١٠) المرجع السابق نفسه، ص ١٤٢.

(١١) المرجع السابق نفسه، ص١٤٣.

(١٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة استطلاعية لظاهرة القات في بعض الأقطار العربية، الخرطوم، ١٩٨٣م، ص٥٥.

(١٣) المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، المشكلة القاتية من جديد، مجلة الموقف العدد الأولى، أغسطس، ١٩٩٩م، ص٣٧.

(١٤) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة استطلاعية لظاهرة القات، مرجع

سبق ذكره، ص ص ٥٦ – ٥٧.

(١٥) المرجع السابق نفسه، ص ٤٩.

(١٦) للمزيد انظر:

– أفندي عبد ربه أمين، القات: مكوناته وآثاره الصحية، مرجع سبق ذكره، ص ص١٥ – ٢٠.

– عبد الرحمن ثابت، القات: تركيبه الكيماني وآثاره الصحية، مجلة الثوابت، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٠ – ١٥١.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة استطلاعية لظاهرة القات في بعض الأقطار العربية، الخرطوم، ١٩٨٣م، ص ص٩٨ ــ١٠٣.

(١٧) إسماعيل عبد الله محرم، ظاهرة القات في المجتمع اليمني، مجلة الثوابت، مرجع سبق ذكره، ص١٤١.

(١٨) المرجع السابق نفسه، ص١٤١.

(١٩) أفندي عبد ربه أمين، القات: مكوناته وآثاره الصحية، مرجع سبق ذكره، ص١٢.

(٢٠) مركز الدراسات والبحوث اليمني، القات في حياة اليمن واليمانيين، مرجع سبق ذكره، ص٣٤.

(٢١) المرجع السابق نفسه، ص٢٧.

(٢٢) مركز الدراسات والبحوث اليمني أمين، القات في حياة اليمن واليمانيين، مرجع سبق ذكره، ص٢١٠.

(٢٣) المرجع السابق نفسه، ص٢١٣.

(٢٤) المرجع السابق نفسه، ص٢١٤.

(٢٥) عبد الله على الزلب، ثقافة القات، مجلة الثوابت، مرجع سبق ذكره، ص ١١٦.

(٢٦) مركز الدراسات والبحوث اليمنيّ، القات في حياة اليمن واليمانيين، مرجع

سبق ذكره، ص ص٥٦ – ٥٧.

(٢٧) إسماعيل محمد المتوكل، القات وتأثيراته المختلفة على المجتمع اليمني، مجلة الثوابت، مرجع سبق ذكره، ص١٢٨.

(٢٨) مركز الدراسات والبحوث اليمني، القات في حياة اليمن واليمانيين، مرجع سبق ذكره، ص٢١٤.

(٢٩) مركز الدراسات والبحوث اليمني، القات في حياة اليمن واليمانيين، مرجع سبق ذكره، ص٢١٣.

(٣٠) المرجع السابق نفسه، ص٤٤.

(٣١) حمود منصور، أضرار القات في الجمهورية العربية اليمنية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ص١١.

(٣٢) مركز الدراسات والبحوث اليمني، مجلة دراسات يمنية، العدد٣١، يناير – مارس، ١٩٩٨م، ص ١٠٩.

(٣٣) المرجع السابق نفسه، ص ص٦١ – ٦٢.

(٣٤) المرجع السابق نفسه، ص١١٠.

(٣٥) مركز الدراسات والبحوث اليمني، القات في حياة اليمانيين، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٦١ – ٢٦٢.

(٣٦) مركز الدراسات والبحوث اليمني، مجلة دراسات يمنية، مرجع سبق ذكره، ص١٠٩.

(٣٧) المرجع السابق نفسه، ص٣٣.

(٣٨) وزارة التخطيط والتنمية، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨م، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.

(٣٩) الجهاز المركزي للإحصاء، الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية، ١٩٩٤ – ٢٠٠٥م، صنعاء، ديسمبر، ١٩٩٦م، ص٥.

(٤٠) وزارة التخطيط والتنمية، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨م، مرجع سبق ذكره،

ص ٧٤.

(٤١) الجهاز المركزي للإحصاء، الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية، ص٧.

(٤٢) وزارة التخطيط والتنمية، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨م، مرجع سبق ذكره، ص٧٤.

(٤٣) عزت حجازي، مجلس القات: دراسة اجتماعية، جامعة صنعاء، كلية الآداب، ١٩٨١م، (تقرير غير منشور)، ص١.

(٤٤) المرجع السابق نفسه، ص١.

(٤٥) المرجع السابق نفسه، ص١.

(٤٦) المرجع السابق نفسه، ص١.

(٤٧) نجاة محمد صائم، المرأة اليمنية والقات، مجلة الثوابت، مرجع سبق ذكره، صنعاء، ص١٥١.

(٤٨) أحمد حبيب رسول، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والبشرية لليمن، الطبعة الثانية، صنعاء، ١٩٨٥م، ص٧٧.

(٤٩) عباس فاضل السعدي، أثر القات على الاقتصاد الزراعي في اليمن، مجلة دراسات يمنية، العدد العاشر، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، ١٩٨٢م، ص١٠١.

(٥٠) المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، المشكلة الثانية من جديد، مرجع سبق ذكره، ص٣٥.

(٥١) إسماعيل عبد الله محرم، ظاهرة القات في المجتمع اليمني، مجلة الثوابت، مرجع سبق ذكره، ص١٤٦.

(٥٢) وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى، مرجع سبق ذكره، ص٩٥.

(٥٣) اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، القات في اليمن، نوفمبر ١٩٩٣م، ص٧.

(٥٤) المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، المشكلة القاتية من جديد، مرجع

سبق ذكره، ص٣٧.

(٥٥) وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى، ص٩٥.

(٥٦) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٨م، صنعاء، إبريل، ١٩٩٩م، ص٣٧٧.

(٥٧) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة استطلاعية لظاهرة القات في بعض الأقطار العربية، مرجع سبق ذكره، ص٧٩.

(٥٨) إسماعيل محمد المتوكل، القات وتأثيراته المختلفة على المجتمع اليمنى، مجلة الثوابت، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٨.

(٥٩) وزارة الزراعة والري، تقارير متفرقة غير منشورة.

(٦٠) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٦م، صنعاء، مارس، ١٩٩٧م، ص٣٧٥.

(٦١) وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٦ - ٢٠٠٠م، ص٢١٦.

(٦٢) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٨م، صنعاء، إبريل، ١٩٩٩م، ص٣٩.

(٦٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة استطلاعية لظاهرة القات في بعض الأقطار العربية، مرجع سبق ذكره، ص٢٥.

(٦٤) وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى، مرجع سبق ذكره، ص٩٥.

(٦٥) إسماعيل عبد الله محرم، ظاهرة القات فى المجتمع اليمنى، مجلة الثوابت، مرجع سبق ذكره، ص١٤٨.

(٦٦) إسماعيل محمد المتوكل، القات وتأثيراته المختلفة على المجتمع اليمنى، مجلة الثوابت، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧.

(٦٧) المرجع السابق نفسه، ص١٤٥.

(٦٨) المركز العام للدراسات والبحوث والاصدار، مجلة الموقف، مرجع سبق

ذكره، ص٣٧.

(٦٩) وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى، مرجع سبق ذكره، ص٢١٧.

(٧٠) الجهاز المركزي للإحصاء، ملخص النتائج النهائية لمسح ميزانية الأسرة، ١٩٩٨م، صنعاء، يوليو، ١٩٩٩م، ص٢٠.

(٧١) المرجع السابق نفسه، ص٤٠.

(٧٢) إسماعيل محمد المتوكل، القات وتأثيراته المختلفة على المجتمع اليمني، مجلة الثوابت، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦.

(٧٣) وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى، مرجع سبق ذكره، ص٢١٦.

(٧٤) مركز الدراسات والبحوث اليمني، القات في حياة اليمن واليمانيين، مرجع سبق ذكره، ص ص١٥٩ – ١٦٠.

(٧٥) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة استطلاعية لظاهرة القات، مرجع سبق ذكره، ص٨١.

(٧٦) المرجع السابق نفسه، ص٧٣.

(٧٧) علي علي الزبيدي، الجوانب الاقتصادية للقات، مجلة الثوابت، ص١٠٥.

(٧٨) المرجع السابق نفسه، ص١٠٦.

(٧٩) اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، القات في اليمن، مرجع سبق ذكره، ص١٧.

(٨٠) المركز العام للدراسات والبحوث والاصدار، مجلة الموقف، مرجع سبق ذكره، ص٣٣.

(٨١) مركز الدراسات والبحوث اليمني، القات في حياة اليمن واليمانيين، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٧.

(٨٢) أبو بكر عبد الله القربي، القات: الآثار الصحية، مجلة الثوابت، مرجع سبق

ذكره، ص٩٩.

(٨٣) مركز الدراسات والبحوث اليمني، القات في حياة اليمن واليمـانيين، مرجـع سبق ذكره، ص٢٧.

(٨٤) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة استطلاعية لظاهرة القات فى بعض الأقطار العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧١ - ٧٢، ٧٨ - ٧٩.

(٨٥) المرجع السابق نفسه، ص٥.

(٨٦) حمود منصور، أضرار القات في الجمهورية العربية اليمنية، مرجـع سـبق ذكره، ص٣٤.

(٨٧) المرجع السابق نفسه، ص٣٤.

(٨٨) على على الزبيدى، الجوانب الاقتصادية للقات، مجلة الثوابت، مرجع سـبق ذكره، ص١٠٥.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES

# قائمة المراجع


**أ – الوثائق الرسمية:**

١ – وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٦ – ٢٠٠٠م)، المعتمدة بالقانون (٣٧) لسنة ١٩٩٦م.

**ب – الكتب:**

٢– أحمد حبيب رسول، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والبشرية في اليمن، الطبعة الثانية، صنعاء، ١٩٨٥م.

٣– أفندي عبد ربه أمين، القات مكوناته وآثاره الصحية، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ١٩٩٧م.

٤ – حمود منصور، أضرار القات في الجمهورية العربية اليمنية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٥– عبد الملك علوان المقرمي، القات بين السياسة وعلم الاجتماع، المكتبة اليمنية، دار آزال، بيروت، ١٩٨٧م.

٦– محمد سعيد العطار، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، الطبعة الأولي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٥م.

٧– محمد مصطفى الشعبتني، اليمن الدولة المجتمع، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥م.

٨– مركز الدراسات والبحوث اليمني، القات في حياة اليمن واليمانيين: رصد ودراسات وتحليل، مكتبة الجماهير، بيروت، ١٩٨٢م.

٩– ناصر عبد الله عوض، القات والعقم وانفصام الشخصية، دار ميرزا، بيروت، ١٩٩٣م.

١٠– هانز هولفر بتز، اليمن من الباب الخلفي، تعريب خيري حماد، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦١م.

ج- النشرات والتقارير والدوريات:

١١ - الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٨م، صنعاء، إبريل ١٩٩٩م.

١٢- الجهاز المركزي للإحصاء، اليمن في أرقام، (١٩٩٧م)، صنعاء، يونيو، ١٩٩٨م.

١٣ - الجهاز المركزي للإحصاء، الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية، ١٩٩٤ - ٢٠٠٥م، صنعاء، ديسمبر ١٩٩٦م.

١٤- الجهاز المركزي للإحصاء، ملخص النتائج النهائية لمسح ميزانية الأسرة (١٩٩٨م)، صنعاء، يوليو، ١٩٩٩م.

١٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، القات في اليمن، نوفمبر ١٩٩٣م.

١٦- المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، المشكلة القاتية من جديد، مجلة الموقف، العدد الأول، أغسطس ١٩٩٩م.

١٧- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة استطلاعية لظاهرة القات في بعض الأقطار العربية، الخرطوم، ١٩٨٣م.

١٨- خالد راجح شيخ، واقع وآفاق الأمن الغذائي في اليمن، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (٦)، يوليو ١٩٩٩م.

١٩- عباس فاضل السعدى، آثار القات على الاقتصاد الزراعي في اليمن، مجلة دراسات يمنية، العدد العاشر، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، ١٩٨٢م.

٢٠- مجلة الثوابت، العدد الثامن، (يناير - مارس) ١٩٩٧م.

٢١- مجلة العربي، القات، العدد (١٤٧) فبراير، ١٩٧١م، الكويت.

٢٢- مركز الدراسات والبحوث اليمني، مجلة دراسات يمنية، العدد (٣١)، يناير - مارس، ١٩٩٨م.

٢٣- وزارة التخطيط والتنمية، تقرير التنمية البشرية، ١٩٨٢م.

٢٤- وزارة المالية، مجلة الضرائب، سجلات مصلحة الضرائب.

د - أبحاث ورسائل:

٢٥- عبد الملك علوان المقرمي، القات والتنمية: دراسة ميدانية في المجتمع اليمني، جامعة القاهرة - كلية الآداب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، ١٩٨٢م.

٢٦- عزت حجازى، مجلس القات: دراسة اجتماعية، جامعة صنعاء - كلية الآداب، صنعاء، ١٩٨١م (دراسة غير منشورة).

٢٧- محمد أحمد الزعبي، القات - الوعي - التحضر وطلبة جامعة صنعاء ونتائج أولية لدراسة ميدانية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، مجلة دراسات يمنية، العدد (٣٤)، أكتوبر ١٩٨٧م.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الدراسات العربية